

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

### الماستر

من إعداد الطالبتين:

سي جيلاني حنان

قطاي أمينة

تحت عنوان:

دور المالية الإسلامية في دعم جهود التنمية الشاملة:

دراسة حالة ماليزيا

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

مؤطرا

مناقشا

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ محاضر "أ"

أ.د. مداني بن شهرة

أ.د. حواس أمين

د. بن صوشة ثامر

السنة الجامعية: 2024/2023



# شكر و تقدير

أشكر الله تعالى على توفيقه لنا قبل كل شيء

و في المقام الأول نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذ الدكتور حواس أمين على إشرافه لهذا البحث و على كل ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات علمية و منهجية جزاه الله كل الخير و التوفيق و أنعم عليه بالصحة و العافية.

كما يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة لتفضل سيادتهم قبول مناقشة هذه المذكرة.

و نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب و بعيد جزاهم الله كل خير.

# الإهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات و المشقة و التعب ها أنا اليوم أفف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبى و أرفع قبعتى بكل فخر, فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا, لأنك وفققتى على إتمام هذا العمل و تحقيق حلمى.

أهدى هذا النجاح

إلى الذى زين إسمى بأجمل الألقاب من دعمنى بلا حدود, إلى داعمى الأول فى مسيرتى و سئدى و قوتى و ملاذى بعد الله, إلى فخرى و إعتزازى (والدى).

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها و سهلت لى الشدائد بدعائها, التى ساندتتى طول مسيرتى, سرّ قوتى و نجاحى إلى وهج حياتى (والدى).

إلى خيرة أيامى و صفوتها كانوا لى سندا و داعمىن و مشجعىن دائما زارعىن الثقة و الإصرار بداخلى الذىن امدونى بالقوة و لطالما كانوا الظل لهذا النجاح (إخوتى و خالتى).

لكل من كان عوناً و سندا فى هذا الطريق أهديكم هذا الإنجاز و ثمرة نجاحى الذى لطالما تمنيتة, ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته بفضل من الله عز وجل فالحمد لله على ما وهبنى.

## الفهرس:

شكر وتقدير

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ.

## الفصل الأول

### الإطار النظري للتمويل الإسلامي و التنمية الشاملة

07. .... مقدمة الفصل

08. .... المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية.

08 ..... المطلب الأول: مفهوم المالية (التمويل) الإسلامية

10. .... المطلب الثاني: أهمية التمويل الإسلامي

11. .... المطلب الثالث: صيغ (آليات) التمويل الإسلامي

19. .... المبحث الثاني: ماهية التنمية الشاملة.

19. .... المطلب الأول: مفهوم التنمية الشاملة

20. .... المطلب الثاني: أبعاد التنمية الشاملة

21. .... المطلب الثالث: مكونات التنمية الشاملة

24. .... المبحث الثالث: العلاقة السببية

24. .... المطلب الأول: أهداف التنمية الشاملة الإسلامية

25. .... المطلب الثاني: علاقة التمويل الإسلامي و النمو

- المطلب الثالث: دور أشكال التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة.....26
- خاتمة الفصل.....28

## الفصل الثاني

### دعم التمويل الإسلامي للتنمية الشاملة في ماليزيا

- مقدمة الفصل.....30
- المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا.....31
- المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.....31
- المطلب الثاني: مراحل تطور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا.....32
- المطلب الثالث: الصكوك الإسلامية و تطورها في ماليزيا.....34
- المبحث الثاني: واقع التنمية الشاملة في ماليزيا.....39
- المطلب الأول: التجربة الماليزية في مجال التنمية الشاملة.....39
- المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الشاملة في ماليزيا.....40
- المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الشاملة في ماليزيا.....41
- المبحث الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الشاملة.....45
- المطلب الأول: إستخدامات التمويل الإسلامي في الإقتصاد الماليزي.....45
- المطلب الثاني: علاقة التمويل الإسلامي بالنتاج الوطني.....47
- المطلب الثالث: علاقة التمويل الإسلامي بالدخل الفردي.....48
- المطلب الرابع: علاقة التمويل الإسلامي بتكوين رأس المال الثابت.....49
- خاتمة الفصل.....50
- خاتمة عامة.....51

54.....قائمة المراجع

الملخص: باللغة العربية والإنجليزية

## قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي	(01-01)
36	نسبة إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية من إجمالي الإصدار العالمي خلال الفترة (2010-2016)	(02-01)
36	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2016-2019)	(02-02)
40	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020)	(02-03)
40	تكوين رأس مال ثابت في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020)	(02-04)
41	تغيير معدلات بعض مؤشرات التنمية الشاملة في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020)	(02-05)
47	الإرتباط بين الناتج المحلي الخام و بعض مؤشرات التمويل الإسلامي	(02-06)
48	الإرتباط بين دخل الفرد الماليزي و بعض مؤشرات التمويل الإسلامي	(02-07)
49	الإرتباط بين تكوين رأس مال ثابت و بعض مؤشرات التمويل الإسلامي	(02-08)

## قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	صيغ التمويل الإسلامي	(01-01)
35	تطور عدد الصكوك الإسلامية المصدرة في ماليزيا خلال الفترة (2010-2014)	(02-01)
35	تطور قيمة إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2016)	(02-02)
37	موقع ماليزيا مع بعض الدول الأخرى من حيث إصدار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة (2001-2020)	(02-03)
38	حجم الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2020)	(02-04)
45	مزيج قرض النظام المصرفي الماليزي	(02-05)

مقدمة عامة

تعد البنوك الإسلامية جزءا مهما من النظام المالي العالمي , فهي مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها التمويلية و تتميز بالالتزامها بعدم التعامل بالربا سواء في الإيداع أو الإقراض و تتيح المشاركة لدعم الإحتياجات و المتطلبات الإقتصادية , كما أنها تلعب دورا هاما في الإقتصاد من خلال توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية و تساهم في الحد من الفقر و تدعم المشروعات المجتمعية من أجل تعزيز العدالة الإجتماعية و تعزيز الإستثمار و توجيهه نحو القطاعات التي تسهم في النمو الإقتصادي المستدام .

نجحت ماليزيا في الإنتقال من دولة صنف ك أحد أفقر دول آسيا إلى دولة صناعة كبيرة , و هذا من خلال التقدم الواسع الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة في مجال التنمية الشاملة , فقد ركزت ماليزيا على تطوير البنية التحتية للتعليم حتى تمكن الأفراد من إكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في الإقتصاد و عملت على تحقيق التنمية الشاملة من خلال موازنة الأهداف الإقتصادية مع الأهداف الإجتماعية و تنفيذ العديد من البرامج و المشاريع .

كما شهدت البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا على مدى العقود الماضية في ماليزيا , و تلعب دورا مهما في النظام المالي و الإقتصادي للبلاد , و تعتبر ماليزيا واحدة من أهم رواد التمويل الإسلامي في العالم لتعدد البنوك الإسلامية بها , تتميز هذه البنوك بالالتزامها بمعايير شرعية و تقديم خدمات تمويلية مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الصيرفة الإسلامية و تقديم حلول مبتكرة لعملائها.

### الإشكالية:

بناء على ما سبق وانطلاقا من أهمية هذا الموضوع نتساءل ونطرح إشكالية هذا البحث كآلاتي:

### كيف يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة في ماليزيا؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

(1) ما هو الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في عملية التنمية الشاملة ؟

(2) ما هو واقع التنمية الشاملة في ماليزيا و ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز هذه العملية؟

### فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية , قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات لتكون منطلقا لدراستنا .

**الفرضية الأولى:** حسب الدراسات النظرية و التجريبية يتوقع أن يعمل التمويل الإسلامي على توفير المتطلبات المالية و المادية , لتعزيز القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية التي تسهم في دعم عملية التنمية الشاملة.

**الفرضية الثانية:** من المتوقع أن يسهم توسع القطاع المصرفي الإسلامي في دعم مؤشرات التنمية الشاملة, كالنمو الشامل و خفض معدلات البطالة.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية التنمية الشاملة في ماليزيا و التي تعتبر نموذجا يفتدى به في العديد من الدول , مع إستخلاص الدروس المستفادة في بلدان أخرى على غرار الجزائر .

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تسعى إلى إظهار واقع التنمية الشاملة في ماليزيا.
- إبراز مكانة القطاع المالي الإسلامي في إقتصاد صاعد كإقتصاد ماليزيا.
- محاولة إظهار أهمية التوجه الإسلامي في البنوك في عملية التنمية الشاملة.

### حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا لهذا الموضوع من جانبيين المكاني و الزماني:

**الجانِب المكاني:** يتمثل في دراسة حالة ماليزيا.

**الجانِب الزماني:** فترات زمنية مختلفة حسب الإطار التحليلي وتوفر البيانات.

### منهج البحث:

في هذه الدراسة قمنا باستخدام المنهج النظري حيث من خلاله تعرفنا على ماهية التمويل الإسلامي و التنمية الشاملة ثم اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بوصف عملية التنمية الشاملة في ماليزيا و الواقع البنكي الإسلامي في هذا البلد ثم قمنا بتحليل مساهمة التمويل الإسلامي في مختلف أبعاد التنمية الشاملة في ماليزيا.

### الدراسات السابقة:

تم الإعتماد في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع، وفيما يلي الدراسات ذات الصلة بالموضوع .

- دراسة أحمد دنيا شوقي. (1994). بعنوان: **كفاءة نظام التمويل الإسلامي**. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الإسلامي و إبراز فعاليته و ذلك من خلال توضيح أثر غياب الصيغة التمويلية الربوية عليه , و تم التوصل إلى أن النظام التمويلي الإسلامي يملك القدرة لتحقيق الكفاءة و الفعالية عالية .
- دراسة خليل طيبي. (1992). بعنوان: **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية**. هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد البديل للبنوك الربوية المتمثلة في الصيغ الإسلامية و دورها الهام في تقديم خدمات مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية , و كانت أبرز نتائج الدراسة أن للبنوك الإسلامية القدرة على رفع مستوى الحياة في المجتمع الإسلامي, و غياب المنهج الإسلامي في المعاملات المالية سبب في مشكلة التخلف الإقتصادي الذي تعاني من دول العالم الإسلامي.
- دراسة إبتسام ساعد. (2017). بعنوان: **دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي**. ركزت هذه الدراسة على التعرف على ظاهرة المؤسسات المصرفية من المنظور الإسلامي و إبراز واقع آليات التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الماليزي , و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الصناعة المصرفية الإسلامية قدمت نتائج إيجابية في ماليزيا.
- دراسة حليلة بن مشيش. (2020). بعنوان: **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020**. تهدف الدراسة إلى تقديم التجربة الاقتصادية الماليزية في مجال التنمية الإقتصادية و كذلك الصيرفة الإسلامية , و من أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن تشجيع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية على الإقتصاد الماليزي و ساهمت في دعم عمليات التنمية الإقتصادية.
- الجديد الذي جاءت به هذه الدراسة أنها تحاول الكشف عن دور التمويل الإسلامي في أبعاد التنمية الشاملة وفق أسلوب تحليلي جديد و معطيات جديدة.

### خطة البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث و الإجابة على الإشكالية المطروحة, تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين و كل فصل قسمناه إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة الفصل و تنتهي بخاتمة الفصل.

**الفصل الأول:** خصص هذا الفصل للجانب النظري للتمويل الإسلامي و التنمية الشاملة من خلال تقسيمه لثلاثة مباحث مهمة: حيث يتناول المبحث الأول ماهية التمويل الإسلامي, ثم يتطرق المبحث الثاني إلى ماهية التنمية الشاملة و في المبحث الثالث سنعرض العلاقة السببية بين التمويل الإسلامي و التنمية الشاملة.

**الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي الذي من خلاله سيتم دراسة مدى دعم التمويل الإسلامي للتنمية الشاملة في ماليزيا من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث مهمة: حيث سنعرض في المبحث الأول واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا, ثم تناولنا في المبحث الثاني واقع التنمية الشاملة في ماليزيا, و في الأخير نسلط الضوء على مساهمة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الشاملة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل

الإسلامي و التنمية الشاملة

## مقدمة الفصل

عرفت المالية الإسلامية إنتشارا واسع لدى العديد من دول العالم سواء كانت هذه الدول إسلامية أو غير إسلامية، حيث أوضحت الإحصائيات أن عددها أصبح يقارب 1500 مؤسسة أو أكثر. كما شهدت هذه المؤسسات المالية تحولات وتغيرات جذرية وعميقة مكنت هذه الأخيرة من البروز بقوة في الساحات الدولية المالية وذلك من خلال تحقيق تطورات إقتصادية وتنموية ذات تطور عالي خاصة لما إقترن وجودها بعملية تحقيق التنمية الشاملة داخل هذه المؤسسات التمويلية , حيث رأى العديد من الباحثين بأن المالية الإسلامية إرتبط وجودها إرتباط وثيق الصلة بالتنمية الشاملة وذلك في كونها تعمل جاهدة على تنشيط العمليات التمويلية وكذا السعي لتحقيق الربح الذي يعد الدافع الأساسي لتحريك العمليات المالية وتوفير الأموال والصيغ التمويلية ساعية إلى تحقيق عدالة إجتماعية وتوزيع عادل للثروة مع إستغلال أمثل وعقلاني للموارد.

هذا ما سنتبينه الدراسة في هذا الفصل الذي خصص للجانب النظري من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث مهمة: حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية المالية الإسلامية، ثم في المبحث الثاني ماهية التنمية الشاملة، أما المبحث الثالث فكان عن العلاقة السببية بين المالية الإسلامية والتنمية الشاملة.

## المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية.

يتماشى التمويل الإسلامي وفق الشريعة الإسلامية وهذا ما جعل العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى الدول الأخرى تهتم به لتفادي التعامل بالربا، كما له أهمية كبيرة وتختلف باختلاف صيغه، في هذا المبحث سنحاول التعرف على ماهية المالية الإسلامية والمفاهيم ذات الصلة.

### المطلب الأول: مفهوم المالية (التمويل) الإسلامية.

جميع أساليب التمويل في الشريعة الإسلامية ترتبط إرتباطا مباشرا بالنشاط الحقيقي فالبيع الآجل و المشاركة و المضاربة و غيرها من الصيغ الإسلامية جميعها تتضمن التمويل و لا تتجزأ عن النشاط الحقيقي و هذا يتفق مع طبيعة التمويل و لا بد من تعريف التمويل أولا و من ثم تعريف المالية الإسلامية ثم وضع الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي.

#### أولاً: تعريف التمويل

##### التعريف اللغوي:

هو مصطلح مصدره مول بمعنى أمد بالمال أي التمويل مشتق من المال .

##### التعريف الإصطلاحي :

هو توفير الأموال أو الموارد المالية للأفراد أو الشركات بهدف إمكانهم من تلبية حاجياتهم المالية وتحقيق أهدافهم، ويشمل التمويل توفير الأموال لإستثمارها في المشاريع أو النشاطات التجارية وكذلك تمويل العمليات اليومية للشركات، ويتم تمويل النشاطات المالية عن طريق إستخدام مصادر تمويل مختلفة.

**ثانياً: التمويل الإسلامي.** لقد تعددت تعاريف التمويل الإسلامي نذكر منها.

فقد عرف **قحف (2004: 12)** التمويل الإسلامي على أنه: " تقديم ثورة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية " .

كما يعرفه **السرطاوي (1999: 97)** على أنه: " قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال و إتخاذ القرار الإداري و الإستثماري " .

و أيضا عرف **طلحة (2006: 31)** التمويل الإسلامي على أنه: " إطارا شاملا من الأنماط و النماذج و الصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية و تعد ضوابط إستثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية و ذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله و أن البشر مستخلفون فيه و ذلك وفق أسس و ضوابط و محددات واضحة مثل تنظيم الزكاة و الإنفاق و ضرورة إستثمار المال و عدم إكتنازه " .

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التمويل الإسلامي على أنه مصطلح يشير إلى تقديم الخدمات المالية وفقا للأحكام الإسلامية، حيث الشريعة الإسلامية تحرم التعامل بالربا و عمليات البيع بالمكشوف و التي

تعتبر ضارة بالمجتمع، كما يجب أن يكون للمعاملات المالية غرض إقتصادي حقيقي دون المضاربة و هدفها إنشاء مشاريع جديدة أو المواصلة في نشاطها مع تحسينه بقصد الحصول على أرباح مشتركة و ذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

### ثالثاً: تعريف المالية الإسلامية.

يعتبر الكثير أن المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي مفهوم واحد لكن قام بعض الباحثين الإقتصاديين بإعطاء تعريف للمالية الإسلامية .

عرف قندوز (2019: 18) المالية الإسلامية بأنها: " كثيرا ما يثار التساؤل حول علم المالية الإسلامية، أهو جزء من علم الاقتصاد الإسلامي أم أنه فرع من علم المالية (التقليدية) و ترى وجهة النظر الأولى أن علم المالية الإسلامية هو أحد فروع علم الاقتصاد الإسلامي، و هي نظرة تماثل رأي الفكر الإقتصادي الإسلامي القائل بأن علم المالية إستقل حديثاً عن علم الاقتصاد ، و على ذلك فإنه إذا كان علم الاقتصاد الإسلامي هو ذلك العلم الذي يهتم بالدراسة التحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي و المتعلقة بإستخدام الموارد النادرة و توزيعها و إستعمالها في إنتاج السلع و الخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق العبودية لله عز وجل و مرضاته ، فإن علم التمويل الإسلامي (أو علم المالية الإسلامية ) يختص بجانب واحد و هو جانب المال . أما وجهة النظر الثانية فهي ترى أن علم المالية الإسلامية علم حديث إنبثق من علم المالية التقليدية كما أن عليه أن يستفيد من النظريات المالية التقليدية، وأن يجارها على أن يحتفظ بخصوصياته التي تجعل منها فرعاً عن علم المالية أكثر منه علماً مستقلاً بذاته، والذي نراه ان علم المالية الإسلامية (أو معنى ضيق للتمويل الإسلامي) هو فرع من علم الاقتصاد الإسلامي ويستمد منه أسسه و يستند عليها، و لا يمنع ذلك بأي حال من الأحوال الإستفادة من المالية التقليدية و نظرياتها و تطبيقاتها المعاصرة".

مما سبق يمكننا تعريف المالية الإسلامية على أنها نظام مالي يستند إلى مفهوم الشريعة الإسلامية و هي فرع من فروع الاقتصاد الإسلامي ، كما تهدف إلى توفير حلول مالية متوافقة مع القيم الإسلامية و هذا لإشباع حاجيات طالبي التمويل و تحقيق أهداف المؤسسات المالية الإسلامية .

### رابعاً: الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي .

يعتبر كلا من التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي نموذجين مختلفين، و يساهمان في توفير التمويل و تلبية إحتياجات الأفراد و الشركات ، كما يهدفان إلى تحقيق النمو الإقتصادي، ومن بين أهم الفروق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي ما يلي :

- (1) من حيث الأساس الشرعي: يعتمد التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية، يعتمد التمويل التقليدي على مبادئ مصرفية غير محددة بقوانين الشريعة.
- (2) من حيث أدوات التمويل: يستخدم التمويل الإسلامي أدوات تمويل مثل (المرابحة، المضاربة، المشاركة....) لتلبية حاجيات المستثمرين، بينما التمويل التقليدي يستخدم القروض و السلف و الصكوك.

(3) من حيث المجالات الممولة: التمويل الإسلامي يمول فقط المشاريع التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية و التي تكون نافعة, أما التمويل التقليدي فيمول جميع المجالات.

(4) من حيث توزيع المخاطر: في التمويل الإسلامي يتم توزيع المخاطر بين مقرضو المال و المقترضون, أما في التمويل التقليدي يتحمل المقترض المخاطر وحده.

(5) من حيث الحافز لمنح التمويل: يمنح التمويل التقليدي من أجل الحصول على عوائد, أما التمويل الإسلامي يمنح من أجل الحصول على ربح.

يمكن تلخيص هذا الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل التقليدي.

التمويل التقليدي	التمويل الإسلامي	
وفق مبادئ مصرفية	وفق مبادئ الشريعة الإسلامية	الأساس الشرعي
قروض	صيغ ( مرابحة, مشاركة ... )	أدوات التمويل
جميع المشاريع	المشاريع الإسلامية	المجالات الممولة
يتحملها المقترض وحده	توزع بين المقرض و المقترض	توزيع المخاطر
سعر الفائدة	ربح	الحافز

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: أهمية التمويل الإسلامي .

باعتبار التمويل الإسلامي إطار شامل لتقديم الخدمات المالية وفقا للشريعة الإسلامية حيث تتمثل أهداف التمويل الإسلامي فيما يلي :

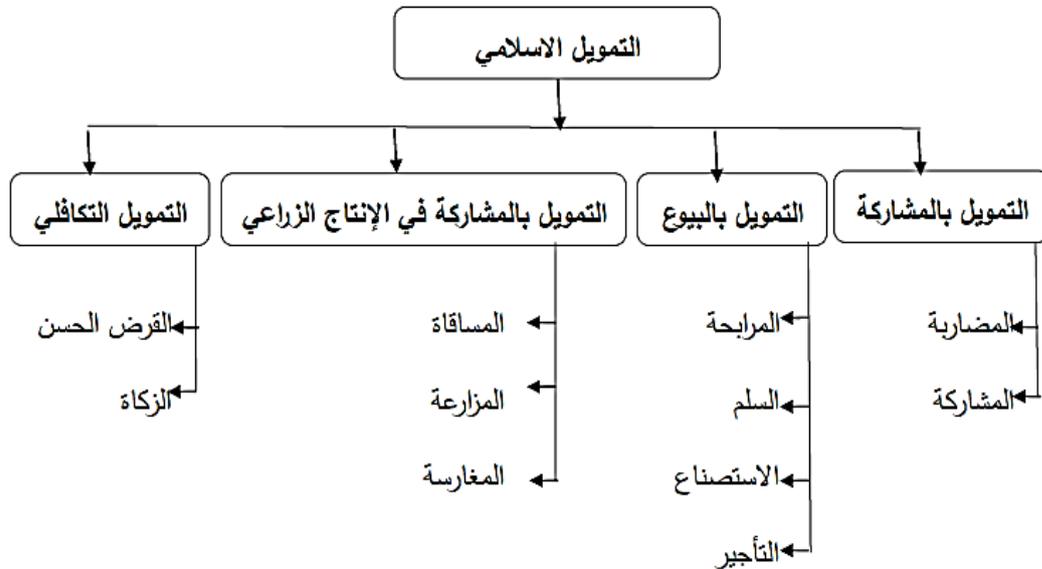
- يتوافق التمويل الإسلامي مع توجيهات الشريعة الإسلامية , مما يلبي إحتياجات عدد كبير من الشركات الذين يفضلون الإمتثال للقواعد الدينية في معاملاتهم المالية .
- زيادة القدرات الإقتصادية الإنتاجية من أجل النمو و التطور لتكوين رأس مال إنتاجي يساهم في زيادة الإنتاج .
- تحقيق العدالة المالية و توزيع الثروة بشكل أكثر عدلا.
- تلبية إحتياجات المجتمع و ذلك من خلال مساهمة البنوك الإسلامية في زيادة الإستثمار الذي ينتج عنه زيادة القدرة الإنتاجية و الذي يتم من خلاله المساهمة في توفير التمويل لشراء السلع .
- المساهمة في الحد من التضخم و المحافظة على إستقرار الأسعار , إذ أن عملها يرتبط بالأرباح الناتجة عن الإستثمار الحقيقي , و الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات و زيادة العرض الكلي (سمحان 2016: 212).

- المساهمة في بناء الثقة بين الجمهور و المؤسسات المالية, و هذا لأنه يتطلب مستوى عال من الشفافية في التعاملات المالية.
  - المساهمة في الحد من التفاوت في توزيع الدخل و عدم تركيز الثروة, من خلال توفير التمويل الازم للحرفيين و صغار التجار, و ذوي الدخل المنخفضة للقيام بمشروعاتهم (كردي 2013: 53) .
  - خلق فرص عمل و زيادة معدلات النمو الإقتصادي, من خلال زيادة التمويل و الإستثمار في القطاعات الحقيقية, و هذا يعني إستفادة الإقتصاد الحقيقي من الموارد المالية المتوفرة .
  - تقديم التمويل للقطاعات الإقتصادية المختلفة, و تحقيق التوازن فيما بينها (العجلوني 2017: 168) .
- مما سبق يمكن القول أن التمويل الإسلامي يتمتع بمزايا عديدة تؤكد العدالة و القيم الإنسانية , و له دور هام في تحقيق التنمية الإقتصادية و تعزيز الإستقرار المالي و الإجتماعي , فإنه يلبي حاجيات الأفراد و المجتمعات الذين يرغبون في ممارسة نشاطاتهم المالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية كما يقدم لهم خيارات مالية شاملة و متنوعة .

### المطلب الثالث: صيغ (أليات) التمويل الاسلامي .

صيغ (أليات) التمويل الإسلامي هي أساليب مالية مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية , كما هناك العديد من الصيغ الإستثمارية الإسلامية, و تختلف بإختلاف الدول و المؤسسات المالية المعنية, و تهدف إلى تحقيق إحتياجات أصحاب المشاريع و توفير حلول مالية.

الشكل رقم (1-1) : صيغ التمويل الإسلامي .



المصدر : غربي (2018: 222).

أولاً: صيغ (أليات) التمويل بالمشاركة .

صيغ التمويل بالمشاركة هي طرق تمويل تستخدم في الأعمال التجارية و المشاريع الكبيرة, حيث تتشارك عدة أطراف في تمويل المشروع و يتقاسمون الأرباح و الخسائر, وفيما يلي أهم صيغ التمويل بالمشاركة.

1) التمويل عن طريق المضاربة :

(أ) تعريف المضاربة.

يعرف بن عمارة (2012: 50) المضاربة على أنها : " عقد من عقود الإستثمار التي بموجبها المزج و التآليف بين عنصرى الإنتاج "العمل و رأس المال" في عملية إستثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك و العمال المضاربين المكلفين بإستثمار المال , حيث ينص العقد على توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بين الأطراف و في حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال, إذا ثبت عدم تقصير المضارب و عدم غخلاله بشروط المضاربة ".

مما سبق يمكن تعريف المضاربة على أنها عقد بين طرفين , أحدهما رب المال ( صاحب المال ) و الآخر المضارب ( صاحب العمل ) لإنشاء مشروع إستثماري , و يتم تقسيم الربح إن وجد حسب ما تم الإتفاق عليه سابقا , أما في حالة الخسارة فرب المال يخسر ما قدمه أي يخسر ماله و المضارب يخسر جهده .

(ب) شروط المضاربة :تتمثل شروط المضاربة فيما يلي ( عبد الله و سعيغان 2008: 151 ) .

- أهلية المتعاقدين.
- يجب أن يكون رأس مال المضاربة نقدا, و لا يكون ديناً لرب المال على المضارب أو على غيره كما يجب يكون رأس المال كاف لتداول الأصول المالية.
- يجب الإتفاق على نسبة توزيع الأرباح عند التعاقد .
- يجب على المضارب الإجتهد في تحقيق أهداف المضاربة .

2)التمويل عن طريق المشاركة :

(أ) تعريف المشاركة.

عرف الخفيف (2009: 121) المشاركة على أنها : " عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم جزء من مال أو عمل و تقاسم الأرباح و الخسائر ".

مما سبق يمكن تعريف المشاركة على أنها مساهمة بين طرفين أو أكثر , حيث يكون البنك الإسلامي شريك في رأس مال المشروع , كما يتحمل الخسائر حسب نسبة مشاركته و يتم توزيع الأرباح حسب النسبة المنفق عليها .

ب) شروط المشاركة: تتمثل شروط المشاركة فيما يلي ( البيلي 2002:18-20 ).

- يجب أن يكون رأس المال نقداً، ومتاح بالكامل عند توقيع العقد.
- يجب أن يكون لكل شريك الأهلية للتعاقد من السن و العقل.
- توزيع الأرباح حسب إتفاق المشاركين ،أما توزيع الخسارة يكون حسب نسبة رأس المال .
- يجوز إشتراط ضمان رأس المال ، في حالة التعدي و المخالفة لشروط عقد المشاركة من قبل أحد أطراف المشاركة .

**ثانياً : صيغ (أليات) التمويل بالبيع .**

تسمى أيضا بالصيغ القائمة على الدين ، تعتبر صيغ تمويلية أساسها بيع سلعة أو منفعة و لا يشترط فيها التشارك بين عنصري الإنتاج ، و تتمثل هذه الصيغ فيما يلي :

**1) التمويل عن طريق المرابحة :**

**أ) تعريف المرابحة .**

يعرف عفانة (1996: 9) المرابحة على أنها: " مبادلة المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معين". مما سبق يمكن تعريف المرابحة على أنها بيع سلعة معلومة للزبون بتكلفة شرائها مع إضافة هامش الربح متفق عليه مسبقاً.

ب) شروط المرابحة. تتمثل شروط المرابحة فيما يلي ( بن قدامة 1997: 109 ) .

- يجب أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني لأن المرابحة هي بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط صحة البيعات كلها.
- يجب أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال أي أن يكون له مثيل كالموزونات و العدديات.
- يجب أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً لم يجز بيع المرابحة.
- يجب ألا تكون المرابحة في بيع الأموال الربوية بجنسها ، أما إذا اختلف الجنس فلا مانع من المرابحة يدا بيد.

(2) التمويل عن طريق السلم :

(أ) تعريف السلم .

عرف الغزالي (2009: 176) السلم على أنه: "عقد يتم بموجبه دفع الثمن نقدا من قبل المشتري (البنك) إلى البائع الذي يلتزم بتسليمه سلعة معينة محددة في أجل معلوم، فهو بيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري".

مما سبق يمكن تعريف السلم على أنه عقد بين طرفين لشراء سلعة بمبلغ معين و يتم تسليمها في وقت لاحق بالمبلغ المتفق عليه.

(ب) شروط السلم: تتمثل شروط السلم فيما يلي :

- يجب قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، و يمكن تأخيره لثلاثة أيام كأقصى حد ممكن وهذا حتى لا يدخل في بيع الدين بالدين.
- يجب أن يكون المُسَلَّم فيه دينا موصوفا في الذمة ولا يكون متعينا يتعلق بحق رب السلم بذاته بل هو دين في ذمة المُسَلَّم إليه (بابكر 1987: 19) .
- يجب أن يكون مكان التسليم محددًا و معروفا لدى الطرفين.
- أن يكون المُسَلَّم فيه معلوما علما يرفع الجهالة لأنه بدل في موعظة وهذا محل إتفاق بين الفقهاء (بابكر 1987: 19) .

(3) التمويل عن طريق الإستصناع .

(أ) تعريف الإستصناع.

عرف الأشقر (1998: 240) الإستصناع على أنه: "عقد وصيغة من صيغ التمويل يقوم بموجب الصانع بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر المستصنع ، أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع ، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع ، إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا".

مما سبق يمكن تعريف الإستصناع على أنه عقد بين طرفين (المستصنع و الصانع) لتسليم او شراء سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة و بسعر متفق عليه.

(ب) شروط الإستصناع : تتمثل شروط الإستصناع فيما يلي ( طيبيل 2009-2010: 222 ) .

- يجب أن يكون ثمن الإستصناع معلوما عند إبرام العقد.

- يجب أن يحدد في العقد نوعية و كمية و خصائص الشيء الواجب صنعه.
  - يجب تحديد مدة و مكان تسليم الشيء المصنوع في عقد الإستصناع .
  - يجب أن يتم الإستصناع على المواد الخام .
- (4) التمويل عن طريق التأجير .
- (أ) تعريف التأجير.

عرف كل من بعزیز و مخلوفي (2019: 128) التأجير على أنه: "بيع حق الإنتفاع مع الإحتفاظ بحق التملك، يتضمن عملية تمويلية رأسمالية أو تشغيلية لا تهدف للتمليك، حيث أنه في البنوك الإسلامية يقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل البنك الحصول على أصل من الأصول الثابتة للإنتفاع بها كالعقارات أو المعدات والأدوات التي لا يستطيع العميل شرائها، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل".

مما سبق يمكن تعريف التأجير على أنه بيع منفعة أصل ما لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

- (ب) شروط التأجير : تتمثل شروط التأجير فيما يلي :
- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا و مقبولا من الطرفين.
  - أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
  - يجب تحديد مدة التأجير و آجال التسديد و مبلغ الإيجار , عند توقيع عقد التأجير.
  - يجب أن يكون عقد التأمين على المؤجر، تأميناً إسلامياً تعاونياً.

### ثالثاً : صيغ (أليات) التمويل بالمشاركة في الانتاج الزراعي .

يعتبر القطاع الزراعي أكثر مخاطرة من بقية القطاعات لهذا يتجنبه الكثير من الممولون , لكن التمويل الإسلامي يقوم على مواجهة هذه المخاطر , كما يعتبر هذا التمويل شبيه بالمضاربة .

- (1) التمويل عن طريق المساقاة .
- (أ) تعريف المساقاة.

عرف صلاحی(2020: 116) المساقاة على أنها: "صيغة تقوم على إستغلال الأشجار المتنوعة، بحيث يشترك فيها صاحب الأشجار بثروته تلك مع صاحب العمل بجهده(المساقى)، وتكون نتيجة الإستغلال الإيجابية

بينهما بنسبة معينة يتفقدان عليها، وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار، فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله، ويختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الاستثمارية الجارية كالإصلاح والتفقيه والتلقيح والسقي، بينما يساهم صاحب الأشجار بالإستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار وشق الترع حسب طبيعة إماكنيته".

مما سبق يمكن تعريف المساقاة على أنها تقديم الثروة النباتية المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم بإستغلالها وتنميتها على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

#### (ب) شروط المساقاة :

- يجب تحديد الأرض و الأشجار عند الإتفاق .
- يجب أن يكون العمل معلوما ، وإحضار ما يحتاجه في العمل.
- يجب تحديد مدة المساقات.
- يجب تحديد عائد كل طرف و تحديد حصة كل طرف من ناتج الإنتاج .

#### (2) التمويل بالمزراعة :

##### (أ) تعريف المزارعة .

عرف العلجوني (2012: 274) المزارعة على أنها: " أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية، وتعرف على أن عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على إستثمار الأرض بالزراعة بحيث يكون الناتج مشتركا، ولكن حسب حصص معلومة لكل منهما ولأجل محدد. وقد تكون الأرض والبذار من المالك، والعمل من المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذار والعمل من المزارع".

مما سبق يمكن تعريف المزارعة على أنها عقد إستثماري زراعي، يتم من خلاله دفع الأرض لمن يزرعها و يعمل عليها، مع توزيع الناتج بين مالك الأرض و العامل فيها حسب ما تم الإتفاق عليه .

#### (ب) شروط المزارعة : تتضمن في ( رزيق و مسدور 2003:513).

- يجب أن تكون الأرض صالحة للزراعة .
- يجب تحديد مدة المشاركة في عملية المزارعة.
- يجب تحديد نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيوزع.
- يجب تحديد حصة كل طرف من المحصول، وأن تكون جزءا شائعا.

3) المغارسة :

أ) تعريف المغارسة .

عرف صالح (2020: 116) المغارسة على أنها: " هي صيغة من صيغ الإستغلال الثروة الزراعية، تقوم على المشاركة بين مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي، بحيث يقدم الأول الأرض، على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الإتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما".

مما سبق يمكن تعريف المغارسة على أنها مشاركة بين طرفين حيث يقدم الأول الأرض والتي تكون ملكه إلى العامل ليقوم بغرسها بأشجار مثمرة ، و يأخذ جزءا من المنتج كأجر له على عمله .

ب) شروط المغارسة : تتمثل شروط المغارسة فيما يلي :

- يجب أن تكون الأرض مملوكة لصاحبها.
- يجب غرس أشجار ثابتة الأصول ، كالزيتون و الزمان .
- يجب أن تتفق الأصناف في مدة إثمارها .
- يجب أن يكون نصيب العامل من الأرض و الشجر معا.

رابعاً : صيغ (أليات) التمويل التكافلي .

يعتبر التمويل التكافلي نوع من أنواع التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و يتمحور على التعاون و المساعدة المتبادلة بين أفراد المجتمع ، كما يعتبر أساس تحقيق التنمية الإجتماعية و ينقسم إلى:

1) التمويل عن طريق القرض الحسن.

أ) تعريف القرض الحسن.

عرف كل من محمودة و حسين (1999: 55) القرض الحسن على أنه: " عقد بين طرفين أحدهما المقرض و الآخر المقترض، و يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير أي المقترض برده أو برد مثله إلى المقرض في الزمان و المكان المتفق عليه".

مما سبق يمكن تعريف القرض الحسن على أنه قرض خال من الفائدة، أي أن يرد المقترض المال الذي إقترضه من المقرض دون أي فائدة .

ب) شروط القرض الحسن : تتمثل شروط القرض الحسن فيما يلي :

- يجب أن يكون المقرض أهلا للتبرع , لأن القرض من عقود التبرع .
- يجب أن يكون القرض عينا يصح بيعه أو من المثليات " كالمكيات والموازنات ...".
- يجب أن يتم القرض بالقبض لأن فيه معنى التبرع.
- يجب عدم إشتراط الزيادة.

(2) التمويل عن طريق الزكاة.

أ) تعريف الزكاة.

عرف حمزة و حفيظ (2013: 10) الزكاة على أنها: " أحد أركان الإسلام الخمسة و قرنت بالصلاة في

إثنين و ثمانين آية , و قد فرضها الله تعالى في كتابه و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم , و إجماع أئمة".

مما سبق يمين تعريف الزكاة على أنها واجب ديني على المسلمين الذين يمتلكون ثروة أعلى من الحد المحدد

و المعروف بالنصاب و تعني التصدق.

ب) شروط الزكاة : تتمثل شروط الزكاة فيما يلي :

- يجب أن يمر المال الذي يزكى عام كامل في ملكية الشخص .
- يجب أن يصل المال الى نصاب محدد, و يختلف باختلاف أنواع الأموال .
- يجب إعطائها لمستحقيها كالفقراء والمساكين.

## المبحث الثاني: ماهية التنمية الشاملة.

تعتبر التنمية الشاملة مطلبا لكافة الشعوب، تسعى كل حكومات الدول، والمجتمعات سواء كانت متطورة أو نامية إلى تحقيق مستويات متقدمة منها، وذلك من خلال برامج وسياسات مختلفة ومتكاملة تقوم بتنفيذها جهات مختصة موزعة بين مختلف القطاعات والمناطق، يسلط هذا المبحث الضوء على الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التنمية الشاملة.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية الشاملة

إن مفهوم التنمية جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية الشاملة بشكل عام حيث قبل التطرق لتعريف التنمية الشاملة نعرف التنمية

#### أولاً: تعريف التنمية.

عرف بدران (2014: 22) التنمية على أنها: "فعل إرادي واع تحكمها سلطة مخططة، وبما أن الإسلام لا يحصو التنمية في الجانب المادي بل يتعداه إلى الانسان أي الفرد والمجتمع، فالتنمية حتى تكون شاملة وكاملة لا بد من تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أو جماعية".

كما عرفها شوقي (1961: 43) على أنها: " العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لأحداث تطور وتنظيم إجتماعي وإقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المشتقة على أن يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".

مما سبق عرضه من تعاريف التنمية يمكننا أن نشير إلى تعريف التنمية في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.

#### ثانياً: مفهوم التنمية الشاملة:

حيث عرف حلاوة و صالح (2010: 24-25) التنمية الشاملة على أنها: " فكرة تنطوي على معنى التقدم التكنولوجي والإجتماعي و التنظيمي وهي عناصر متعددة متصلة ببنيان المجتمع ويتكوين الفرد وبعمليات تغيير بالإتجاهات والمهارات ونمط الحياة , فقد إستخدم ثلاثة وسبعين مقياسا في مختلف القطاعات للدلالة على درجة التقدم وإستكمال حالة التنمية أي أن التنمية ظاهرة شاملة كلية تلاحظ في شتى جوانب الحياة".

عرف الفكر الإسلامي التنمية الشاملة حسب منظوره الخاص على أنها ليست فقط تنمية إقتصادية أما يحصرها في مؤشر إقتصادي و إهمال البقية، أو تركيزها على قطاع دون الأخرى وما نتج عن تطبيق هذه المفاهيم القاصرة من سلبيات و أزمات بل تنمية شاملة متوازنة ومتكاملة فإن الباحثين في الفكر الإسلامي لهذا المفهوم منذ البداية مستمدين شمولية التنمية من شمولية الدين الإسلامي لجميع نواحي الحياة المادية والروحية لقوله تعالى " ...ما فرطنا في الكتاب من شيء... " الأنعام الآية 38 وتوازنها من وسطية هذا الدين وإعتداله بين متطلبات الروح المعنوية وحاجات الجسد المادية وبين العمل في الدنيا والاخرة .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن التنمية الشاملة تصور تنموي يهدف إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فهي إستثمار لكل الموارد من أجل الإنسان.

### المطلب الثاني: أبعاد التنمية الشاملة.

ما دامت التنمية الشاملة تمس كل المجالات وفي شتى الميادين هذا يعني أن الأبعاد مرتبطة بهذه المجالات والميادين أيضا وهو ما سوف يتم تسليط الضوء عليه.

#### أولاً: البعد البشري.

أي العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل مراقبة معدلات النمو السكاني وهو أمر بالغ الأهمية , لأن النمو السريع يحدث ضغوط على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما تنطوي التنمية الشاملة على إستخدام الموارد البشرية إستخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر (طلبة 2006:86).

#### ثانياً: البعد الإجتماعي.

وهو إحدى ركائز التنمية الشاملة، فالسلوك البشري الإجتماعي هو المحرك لعجلة التنمية، بما يحمله من عبارات وقيم ومفاهيم تحرك وتوجه السلوك الإجتماعي إلى العمل والإنتاج والتي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء (المفهوم الأول للعدل الاجتماعي) وتحتاج الإدارة المجتمعية الرشيدة إلى الضبط الإجتماعي الذي يقاوم لتحقيق العدل الإجتماعي بين أبناء الجيل وفي بإحتياجاتهم المشروعة وبهذا فإن البعد الإجتماعي للتنمية يعتبر الحجر الأساس لتطوير الحياة الإجتماعية ليصبح هناك مجتمع يحارب الجريمة والفساد محبا للخير والوطن، وكلما كانت هذه الظروف الإجتماعية مناسبة كالتعليم والصحة فيكون هناك تطور المجتمع يقافيا و إقتصاديا , مما خلق تطور و إزدهار إجتماعي، و بهذا فإن التنمية الإجتماعية هي وثيقة الإرتباط بالتنمية الإقتصادية و الثقافية ( غريبي 2010 :43).

#### ثالثاً: البعد الثقافي.

أي بناء الوطن وتشكيل شخصية وغرس القيم الإجتماعية والثقافية وتمكينه من المساهمة الفعالة في بناء المجتمع و الرقي بالفكر المجتمعي، أي النهوض بالطبقات الإجتماعية التي تحقق التنمية الذاتية للفرد بما يتفق مع مواهبه ورغباته ورفع مستوى تنشئته وبنائه الثقافية والفكرية (القصاص 2007 :14-17).

### رابعاً: البعد الإقتصادي.

أي تحسين مستوى المعيشة والصحة الإقتصادية لتلبية حاجات المواطنين وزيادة ثقتهم في المجتمع أكثر حرية وعدالة، وهذا من خلال خلق فرص العمل، ودعم الإبتكار، وخلق الثروات وتحسين جودة الحياة .

### خامساً: البعد البيئي.

تدهور الوضع البيئي الذي عرفه العالم ممثلاً في الإحتباس الحراري وإتساع ثقب الأوزون وتقلص المساحات الخضراء، وتساقط الأمطار الحمضية بالإضافة إلى إنقراض وخلل في التنوع البيولوجي وإتساع التصحر ونفوق بعض السلالات من الحيوان أصبح لازم على الحكومات والدول الأخذ بالإهتمام للبعد البيئي أثناء وضع البرامج والمخططات الإنمائية، وهو ما قامت به الأمم المتحدة بمؤتمر البيئة والتنمية مؤتمراً للأرض في (ريو دي جانيرو) بالبرازيل سنة 1992 (غريبي 2010: 43)

حيث أنه أُلح على وضع قيود وإستراتيجيات لتحقيق التنمية مع مراعاة الحدود البيئية، وعدم إستنزاف المياه بكثرة وقطع الغابات.

### سادساً: البعد السياسي.

تهدف التنمية الشاملة إلى تحقيق إستقرار النظام السياسي وهذا من خلال مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العمومي عبر إختيارهم لممثليهم لتولي السلطة في كل المجالس المنتخبة، وبالتالي دعم التنمية السياسية وتهيئة المناخ لأفراد المجتمع للإنخراط والمشاركة في العملية السياسية وإضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال إستنادها على الدستور ( غريبي 2010: 44).

### سابعاً: البعد الإداري.

هي عملية تغيير مخطط وعملي لتحديث الجهاز الإداري وتكييفه في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات، وفتح مجالات لتدريب القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها وتطوير المعلومات وإتجاهات سلوكيات أفراد المنظمة وتحسين بيئة العمل الإداري، وبالتالي بما ينعكس على تأدية الخدمات بأقصى درجة من الكفاءة والجودة والفعالية وهو ما يمثل تنمية إدارية مرتبطة بالتنمية وتطوير القدرات البشرية وتحقيق التنمية.

### المطلب الثالث: مكونات التنمية الشاملة.

تساهم التنمية الشاملة في تحقيق النمو، وتؤثر بدورها في البنيان الإجتماعي، والسياسي حيث أنها تدعم وتدفع عملية التصنيع حيث أنها تنحصر في مجموعة من المكونات.

### أولاً: التنمية الإقتصادية.

هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الإقتصادية لمنطقة معينة.

كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الإقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة من بينها: رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية، والتنافس الإقليمي، والإستدامة البيئية، والشمولية الإجتماعية والصحة، والأمن، والقراءة، والكتابة فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى، ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية للأشخاص.

تمثل العملية التي تعمل بها الأمة على تحسين الرفاهية الاقتصادية، والسياسية، والإجتماعية لشعبها، فهي تسعى للتدخل السياسي بهدف إلى تحسين الرفاه الاقتصادي، والإجتماعي للأشخاص.

حيث أن التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في:

- زيادة النمو الإقتصادي وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير فرص عمل جديدة.
- تقليل معدلات البطالة.
- تحسين مستوى العيش والحد من الفقر.

حيث أن أهداف التنمية الاقتصادية تخلف حسب الدول والمجتمعات والتحديات التي يواجهونها

( بكرى 1988: 70-75).

#### ثانياً: التنمية الإجتماعية:

عرفت التنمية الإجتماعية على أنها العملية التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود كل من الأفراد والهيئات الحكومات .

حيث أن تسعى التنمية الإجتماعية إلى تحقيق أهداف إلى الجانب الهدف الأساسي وهو التحسين من رفاهية أفراد المجتمع فهي تسعى أيضا إلى تشجيع أفراد المجتمع على التطور والتغيير والنمو والوعي بشأن المشكلات الإجتماعية التي يعانون منها بسبب معتقداتهم وتمسكهم بنمط معين في العيش ومقارنة مجتمعاتهم بالمجتمعات الأخرى المتقدمة والمتطورة، أيضا تسعى إلى حل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلى الحضري والتي قد تزيد من نسبة البطالة.

#### ثالثاً: التنمية السياسية.

إن مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الصعب الإجماع على ضبطها أو تحديد تعريف محدد لها.

هكذا قد عرف التنمية السياسية "جيمس كولمان" بأنها ذات منظور ثلاثي:

**المنظور التاريخي:** التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها بتتبع تاريخ المجتمعات الأوروبية.

**المنظور النمطي:** في ضوء الثنائيات: (التقليد مقابل الحداثة، الصناعة مقابل الزراعة).

**المنظور التطوري:** عملية دائمة بدون نهاية ويمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها.

كما تتمثل أهداف التنمية السياسية في تحقيق التعددية من أجل تحقيق النمو الإقتصادي و المنافسة السياسية , كما أنها تساهم في التوزيع العادل للمزايا و المكاسب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التساوي في الحقوق و الواجبات بين أفراد المجتمع (مبروك 2021).

### رابعاً: التنمية الثقافية:

التنمية الثقافية هي تمكين الأنشطة الثقافية أو تعزيزها داخل المجتمع لجعل أفرادها أكثر ثقافة وإدراكا مما يحسن جودة حياتهم، فالثقافة تفتح أفقا إجتماعية وإقتصادية جديدة في البلد الذي ينتمي إليه الأفراد وهو ما يزيد دخلهم ويحقق رفاهيتهم على المدى البعيد.

حيث أن التنمية الثقافية تساهم في المحافظة على الموروث الثقافي، كما أنها تسعى لنشر المعرفة وتعزيز الفكر الإصلاحى لدى الأفراد، فدورها الأساسى تعزيز التطور والحفاظ على التراث الثقافى، وتعزيز التواصل الثقافى، والأحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والمجتمعات , كما أنها تعمل على توطيد القيم والدين و العادات و التقاليد (مكسور 1983: 6-7).

### المبحث الثالث: العلاقة السببية

تعد التنمية الشاملة من أهم السمات للتقدم الإقتصادي، كما لها أهداف عديدة في جميع المجالات، وللتطوير الإسلامي دور فعال في تحقيق التنمية، وقد أهتم الأدب الإقتصادي بدراسة العلاقة الجوهرية التي تربط بين المتغيرين، حيث أننا سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الاول: أهداف التنمية الشاملة الإسلامية.

تتبنى الدول سياسات وإستراتيجيات لتنمية مجتمعاتها وتعمل على تكيفها لتنماشى مع التطورات التي يعرفها العالم وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف لخدمة المواطنين، تختلف أثناء تحديدها وهذا ما سوف نتطرق إليه.

#### حسب ظروف وخصوصيات كل دولة:

فالأهداف التي تسعى لتحقيقها دولة متخلفة ليست نفسها في الدول المتقدمة.

#### حسب المرحلة التاريخية:

ففي الماضي كان التركيز على الأهداف الاقتصادية للعملية التنموية اما في الوقت الراهن اتسع مجالها ليشمل جميع النواحي.

#### حسب كل باحث:

تختلف أهداف التنمية الشاملة من باحث لآخر حسب الأيديولوجية التي يؤمن بها وحسب المنطقة أو البلد الذي ينتمي إليه.

#### أهداف حسب نموذج التنمية الشاملة في الإقتصاد الإسلامي:

فهي أهداف كبرى وسامية تعبر عن تميز وخصوصية الإقتصاد الإسلامي من خلال

(صالحى 2006: 240-247).

- **حفظ الدين:** حيث أنه يسعى إلى تحقيق القيم العملية، الإرادة الحضارية الفردية والجماعية لتحقيق التنمية، السلوك الإيجابي والعمل الحضاري الفردي والجماعي، وتوظيف وإستخدام الإمكانيات المتاحة إستخداما رشيدا.
- **حفظ النفس:** يساهم في بناء مجتمع سليم، وتوفير المناخ الملائم للسعي والبذل، الجهد الفعال، تزايد الإنتاجية القومية، وكفاءة قصوى في إستخدام الموارد المتاحة وخاصة البشرية.
- **حفظ العقل:** حيث أنه يتميز بتزايد العقول والكفاءات اللازمة لعملية النهوض، تغطية الحاجة من الكفاءات، كفاءة قصوى في تحقيق إستغلال الموارد المتاحة، مما يترتب عنه جيل التميز والإنتماء الحضاري، والقضاء على التبعية العلمية والإقتصادية والإجتماعية.
- **حفظ النسل:** يساهم في إستمرار الحياة البشرية، جيل التميز الحضاري، كفاءة قصوى في إستغلال خيرات الكون وعمارته، التميز بالإستقلال الحضاري.

• **حفظ المال:** فحفظ المال يكون بغاية القضاء على أشكال السرف والتبذير لموارد الأمة، كما أنه يسعى إلى التوزيع العادل للثروة بين الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة فيتم القضاء على الفقر وتحقيق حد الكفاية لكل أفراد الأمة فيكون هناك ظهور الدولة كقوة إقتصادية ويتم القضاء على التبعية الإقتصادية والسياسية فيكون هناك الإستقلال الحضاري.

### المطلب الثاني: علاقة التمويل الإسلامي والنمو.

تعتبر علاقة التمويل الإسلامي و النمو موضوعا مهما في دراسة الإقتصاد الإسلامي , و تتضح هذه العلاقة من خلال مجموعة من النظريات و الفرضيات تصنف حسب ما يلي .

#### أولاً: حسب المقاربة النظرية لعلاقة التمويل والنمو

تنقسم الإسهامات المالية إلى ثلاثة نظريات وهي:

#### (1) النظرية الهيكلية للتمويل .

يرى الباحثين هناك علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي و النمو الإقتصادي, و هذا من خلال التطور المالي الذي يهدف لزيادة الإدخار و الإستثمار و تعزيز فعالية الإستثمارات مما يجعل تزايد في معدلات النمو (Gurley and Shaw 1960 :9-12) .

#### (2) نظرية الكبح المالي.

هناك علاقة إيجابية بين الكبح المالي والنمو من خلال الإفصاح عن معدلات الفائدة الحقيقية، و التي يجب أن تحدد في السوق حسب العرض و الطلب (بن بوزيان و شكوري 2005 :2-4). وهو يساعد على تحسين الإستثمار كما ونوعا ويهدف إلى الرفع من حجم المدخرات وتوفير تمويل للإستثمارات.

#### (3) نظرية النمو الداخلي.

تقوم هذه النظرية على إبراز دور الوساطة المالية في النمو، حيث يساهم النمو الداخلي على التقليل من مشكلات عدم تماثل المعلومات والرفع من فعالية الموارد المالية، كما يؤدي إلى تحفيز الطلب على الخدمات المالية مما يرفع المنافسة، و بالتالي هناك علاقة إيجابية بين النمو الداخلي و النمو .

#### ثانياً: حسب إتجاه العلاقة السببية .

يعتبر الكثير من الباحثين أن للقطاع المالي أثر على النمو وإختلف آخرون في هذا فتم إجراء العديد من الدراسات التجريبية في عدة دول، والتي تم التوصل من خلالها إلى ثلاثة فرضيات وهي:

#### (1) فرضية العرض القائد .

يرى كل من Schumpeter (1912) و McKinnon (1973) و King and Levine (1993) أن هذه النظرية تقوم على وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو، وهذا يعني أن خلق وتطوير المؤسسات المالية والأسواق لزيادة عرض الخدمة المالية يؤدي إلى نمو الإقتصاد الحقيقي.

(2) فرضية الطلب التابع.

تفترض هذه الفرضية أن مع نمو الإقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية وهذا سيدفع التوسع في القطاع المالي وبالتالي هناك علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو وهذا ما يراه (1967) Gurley and Shaw و (1969) Smith و (1986) Jung.

(3) سببية ثنائية الإتجاه .

حسب (1966) Patrick و (1996) Demitriades and Hussein هناك علاقة سببية تبادلية بين التنمية المالية و النمو.

المطلب الثالث: دور أشكال التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة.

للمويل الإسلامي عدة أشكال ومضامين تمويلية تساهم في تحقيق التنمية الشاملة كل حسب دورها وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقاط التالية:

**أولاً : دور المربحة:** فهي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة من خلال (بن نونة و خامرة 2008: 944).

- تشجيع ريادة الأعمال: تعتبر المربحة أداة تمويل فعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال, فهي توفر لهم فرصة الحصول على رأس المال اللازم لبدء أو توسيع أعمالهم دون تحمل أعباء الفوائد الربوية.
- توفير التمويل للفقراء: تعزز المربحة المالية المشاريع الإجتماعية والتنموية التي تستهدف الفقراء والمجتمعات المحرومة, فهي تتيح لهم الوصول إلى التمويل بشكل عادل ومبتكر.
- تعزيز الإستثمار في القطاع الحقيقي: من خلال المربحة يتم توجيه التمويل نحو الإستثمارات الإنتاجية في القطاع الحقيقي مثل الصناعة, وبالتالي يساهم ذلك في توفير فرص عمل وتعزيز النمو الإقتصادي.
- الحفاظ على الاخلاق والقيم: بوصفها نظاما ماليا إسلاميا تتوافق المربحة مع القيم الأخلاقية والإجتماعية, وبالتالي فهي تساهم في تعزيز التنمية الشاملة بطرق تحافظ على الإستقرار والعدالة في المجتمع.

**ثانياً : دور المشاركة:** تتمثل دور المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة فيما يلي (حريري و قسول 2017: 69).

- تعزيز الشفافية والمساءلة: تشجع المشاركة المجتمعية والشفافية المؤسسات والحكومات على مشاركة معلومات مهمة وإتخاذ قرارات مبنية على البيانات والمصادقية, كما تعزز المشاركة المساءلة والتحقق في الأداء الحكومي وتوجه النتائج في إتجاه تحقيق التنمية الشاملة.
- تعزيز التنوع وتعدد الأصوات: يساهم التشارك في تعزيز التنوع وتعدد الآراء والمعتقدات والخبرات, من خلال إستماع ومشاركة جميع الأصوات المعنية وتضمينها في عمليات صنع القرار.
- تعزيز القدرات والتمكين: تتيح المشاركة للأفراد والمجتمعات فرصا للتعلم، وتطوير المهارات والقدرات، ومشاركة المعرفة والإبتكار, وبالتالي تساهم في تعزيز التنمية الشاملة.

- تعزيز العدالة الإجتماعية: يعالج المشاركة الأوضاع غير العادلة والتفاوت في الفرص والحقوق, فعندما يتمكن جميع أفراد المجتمع من المساهمة بحرية وعدالة في صنع القرارات, يمكن تحقيق تنمية شاملة والحد من الفقر والظلم الإجتماعي.
- **ثالثا : دور المزارعة:** للمزارعة أدوار في تحقيق التنمية الشاملة المتمثلة في (حريري و قسول 2017: 73).
- توفير الغذاء: تلعب المزارعة دورا حاسما في إنتاج الغذاء وتلبية إحتياجات السكان, تساهم المزارعة في زيادة الإنتاجية الزراعية وتنوع المحاصيل والثروة الحيوانية, مما يضمن توفير الغذاء الصحي والمغذي للمجتمع.
- توفير فرص العمل: تعتبر المزارعة مصدرا رئيسيا للعمل في القطاع الريفي, توفر فرص العمل للملايين من الأشخاص, بما في ذلك الفلاحين والعمال المزارعين والعاملين في صناعة الأغذية.
- الإبتكار والتطور التكنولوجي: يساهم القطاع الزراعي في التنمية الشاملة من خلال التحول الرقمي والتطور التكنولوجي, يمكن للمزارعين الاستفادة من أنظمة الري الذكية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتحسين إنتاجيتهم وتقديم منتجات عالية الجودة.
- النمو الإقتصادي: يساهم القطاع الزراعي في النمو الإقتصادي للبلدان, حيث يمكن أن تصبح الزراعة مصدرا للتصدير وتحقيق إيرادات العملة الصعبة, كما يسهم الإستثمار في البنية التحتية الزراعية وتطوير الصناعات المتعلقة بالزراعة في تحفيز النمو الشامل.

## خاتمة الفصل

من خلال دراسة الإطار النظري للمالية الإسلامية والتنمية الشاملة، رأينا أن التمويل الإسلامي هو نظام تمويلي مستقر وقادر على تعزيز النمو الإقتصادي، كما أنه يوفر أساليب تمويلية متنوعة، بحيث يجد صاحب التمويل منافذ أخرى لتمويل الأنشطة المالية وتحقيق تنمية شاملة تضم جميع الأصعدة والأبعاد التنموية على إختلاف مشكلتها، سواء كانت هذه الأخيرة على المستوى الإقتصادي، البشري، الأجماعي، الثقافي أو حتى البيئي.

من خلال الدراسات السابقة و ما تم التطرق إليه في الفصل الأول، يمكن القول أن التمويل الإسلامي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال توفير الخدمات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية و القائمة على مبادئ العدالة و التوازن المالي و الإجتماعي.

## الفصل الثاني:

دعم التمويل الإسلامي للتنمية

الشاملة في ماليزيا

### مقدمة الفصل

يعتبر تحقيق التنمية الشاملة ورفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف الذي تسعى كل الدول عامة وماليزيا خاصة إلى تحقيقه بكل الطرق والوسائل المتاحة إنطلاقا من حاجة المجتمع إلى قيم مضافة جديدة وحاجة الفرد لمستوى معيشة مقبول ومتوسط دخل سنوي.

في ظل هذا كله إعتدت ماليزيا لتنمية إقتصادها تنمية شاملة على مبادئ التمويل الإسلامي والإقتصاد المعاصر، وإهتمت بشكل كبير على تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية، والذي ساهم بشكل ملحوظ في إحداث إنعاش إقتصادي دافعا بعجلة التنمية بسرعة نحو وضعية إقتصادية ما كانت لتكون لولا تلك الخطط التنموية الوطنية، حيث أن ماليزيا تبنت التمويل الإسلامي وقامت بالعمل به وتطويره من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة.

هذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل الذي خصص للجانب التطبيقي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث مهمة: حيث تناولنا في المبحث الأول واقع النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، ثم في المبحث الثاني واقع التنمية الشاملة في ماليزيا، أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان مساهمة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الشاملة.

### المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

تعد المصارف الإسلامية أجهزة مالية تستهدف التنمية بشكل رئيسي ومباشر، وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية حيث أن هذه الفكرة نشأت وتطورت في ماليزيا التي تعد الأولى في إنشاء أول مصرف إسلامي من بين دول جنوب شرق آسيا.

#### المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

تعتبر ماليزيا من بين الدول الإسلامية التي إهتمت بالصيرفة الإسلامية حيث كان لها تاريخ لظهورها ولنشأتها وهذا ما سوف نتطرق إليه في ما يلي:

تعود نشأة أنشطة الإستثمار الإسلامي في ماليزيا إلى أوائل الستينات عندما تم إنشاء هيئة صندوق الحجاج في نوفمبر 1962، والتي تدير أموال الحجاج بشكل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأما البداية الحقيقية لتطور نظام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا فكانت في عام 1983م مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي والذي بدأ تطبيقه في 7 أبريل 1983 عبر مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تليه إنشاء أول بنك إسلامي ماليزي (بيرهاد) الذي بدأ عملياته في جوبلية من عام 1983م، بالإضافة إلى إطلاق مشروع العمليات المصرفية بدون فوائد في مارس 1993م، وتبع ذلك تأسيس شركة التأمين التكافلي الإسلامي الماليزي في عام 1984 (طه 2007: 99).

في حين يعود التطور الحقيقي لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، أين قامت شركة «Shell MDS SDN BHD» بإصدار وعرض الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلية سنة 1990 (سحاسورياني 2006).

وبعد ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، كما قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بالتعاون مع وزارة المالية الإسلامية الماليزية، بتشكيل لجنة من أجل دراسة الأنشطة والمعاملات في السوق، وإتخاذ خطوات جوهرية من بينها:

- تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي في سنة 1994.
  - إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية في أواخر 1990.
  - وبعد مرور سنة كاملة تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية.
- وفي عام 1999 تم وضع مؤشر لحركة أسعار جميع الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة الماليزية، وأطلق عليها مؤشر الشريعة (كتاف: 102).

### المطلب الثاني: مراحل تطور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

شهد النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا تطورات عدة حيث أنها تجلت في عدة مراحل عبر الزمن وهذا ما سوف نسلط الضوء عليه.

#### المرحلة الأولى (1983-1993) مرحلة التأسيس أو إطلاق الصناعة:

من المبادرات الأولى التي ركزت عليها ماليزيا هي بناء الأسس القانونية وإنشاء مؤسسات البنية التحتية التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية تدريجيا دون المساس بالنظام المصرفي التقليدي القائم، فقد تبنت نظاما مصرفيا مزدوجا، على عكس إيران وباكستان والسودان التي قامت بأسلمة نظامها الاقتصادي ككل عن طريق إصلاحات جذرية، وتعد ماليزيا من أول الدول التي أصدرت قانون خاص بالمصارف الإسلامية في عام 1983، وبعدها بسنة واحدة صدر قانون التكافل 1984، والذي يعد أول تشريع في العالم تم تصميمه خصيصا لتنظيم أعمال التأمين التكافلي، تعد هذه المرحلة مرحلة إطلاق الصناعة وخلال هذه الفترة كان هناك مصرف إسلامي وحيد في ماليزيا (بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) كان بمثابة شركة محدودة بموجب قانون الشركات لعام (1995) (5: Osman2006).

حيث أن السلطات تعمدت أن يعمل هذا المصرف لوحده ويحتكر الصيرفة الإسلامية خلال هذه المرحلة حتى يتسنى فهم وتعلم ديناميكيات العمل المصرفي الإسلامي قبل زيادة عدد المؤسسات في السوق.

#### المرحلة الثانية (1993\_2000) مرحلة تحرير السوق:

هذه الفترة شهدت ظهور النوافذ الإسلامية لأول مرة، فبعد عقد من الزمن منذ إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا، قامت الحكومة الماليزية بالسماح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية خالية من الفائدة عن طريق 17 مؤسسة مالية تقليدية تتمثل في 9 بنوك تقليدية و6 شركات مالية وبنكين إسلاميين بعد أن تم إنشاء المصرف الإسلامي الثاني، بنك معاملات ماليزيا (BMMB).

كانت أزمة العملات الآسيوية عام 1997 نقطة تحول لقطاع البنوك الإسلامية الماليزية أثرت بشدة على القطاع المالي، قادت هذه التجربة الحكومة إلى مساعدة القطاع على التطور بشكل أكبر.

حيث بلغ في عام 1998 العدد الإجمالي للمؤسسات المصرفية التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية 48 مؤسسة مع 10 فروع و2382 نافذة إسلامية (7: Nakagawa2009).

#### المرحلة الثالثة (2001\_2010) مرحلة التوسع وإكمال النظام المصرفي المزدوج:

عرفت المرحلة الثالثة تظافر الجهود من أجل جعل ماليزيا مركزا عالميا للمالية والمصارف الإسلامية سعيا خلال رؤية 2020 والخطة العشرية 2001\_2010، والتي هدفت إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20% من إجمال حصة السوق المصرفي في 2010 من خلال ثلاثة مجالات، تعزيز القدرة المؤسسية لتحقيق ميزة تنافسية كبيرة، تشجيع المنافسة السليمة بين متعاملي المصارف الإسلامية والتأمين

التكافلي ، وتعزيز الإطار التنظيمي للتمويل الإسلامي لضمان الأداء الفعال بالتوازي مع المصارف التقليدية والتأمين ، وقد عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة ساهمت في تحقيق أهداف الخطة الموضوعية :

• ففي عام 2001 أعلنت ماليزيا تأسيس سوق رأس المال الإسلامي، ويعد السوق المالي الإسلامي قطاعا مكملًا لقطاع المصارف الإسلامية، إذ يمكن إصدار العديد من أوراق المال الإسلامية وتداولها في السوق الثانوية (محمد و ججاز 2015).

• سنة 2002 تعززت مكانة ماليزيا في قطاع الصيرفة الإسلامية بعد أن قررت مجموعة من السلطات النقدية لبعض الدول الإسلامية والمصرف المركزي الماليزي على جعل ماليزيا المقر الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (المصري 2016).

• تحرير السوق المصرفية من خلال إعطاء الرخص للمصارف الإسلامية الأجنبية سنة 2003.

**المرحلة الرابعة (2011\_2020) مرحلة تدويل التمويل الإسلامي:**

حيث بدأت هذه المرحلة بإطلاق الأجنحة الوطنية لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي ، هذه الأجنحة ركزت على خمسة مجالات أساسية تتمثل في (صناعة الصكوك، التجارة والصناديق الإسلامية، إدارة الثروات الإسلامية العالمية، دعم المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي الدولي وتنمية رأس المال البشري).

من أجل تحقيق هدف التدويل وضعت السلطات المالية والنقدية (وزارة المالية، بنك نيغارا الماليزي) المايزية المخطط العام المالي الماليزي من 2011 إلى 2020 الذي ضم عدة إجراءات أهمها:

**(17: 2011-2020 Bank Negara Malaysia).**

**أولاً: مواصلة تدعيم البيئة المواتية لصناع السوق المالي الإسلامي:**

حيث يتم ذلك عن طريق ما يلي:

- إصدار تراخيص مصرفية إسلامية جديدة للمؤسسات ذات الخبرة المتخصصة
- دعم نمو صناديق الإستثمار وإدارة الثروة الإسلامية
- تحسين البيئة القانونية

**ثانياً: تعزيز السيولة في الأسواق المالية:**

بغية تسهيل وساطة أكثر فعالية وكفاءة للتدفقات المالية الإسلامية عبر الحدود وجذب رؤوس الأموال الأجنبية متعددة وذلك عن طريق:

- تطوير منتجات جديدة لتسهيل المعاملات المالية.
- زيادة كفاءة السوق المالي.
- تعزيز التدفق الكفؤ والفعال للأنشطة المالية الإسلامية.

**ثالثاً:** دعم السوق الماليزي كمرجع للمعاملات المالية الإسلامية والتعليم والتدريب في الصناعة:

لتحقيق ذلك ركزت السلطات المالية الماليزية على العمل أكثر في ميدان الرأس مال البشري المتخصص في الصناعة المالية الإسلامية و القوانين الشرعية و الأطر الإشرافية وذلك بالتركيز على:

- إنشاء هيئة شرعية عليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية.
- إنشاء الأكاديمية العالمية للبحوث في المالية الإسلامية.
- الإعتماد الدولي لجمعية المستشارين الماليين الشرعيين.

**المطلب الثالث: الصكوك الإسلامية وتطورها في ماليزيا.**

تعتبر ماليزيا الدولة الأولى من حيث إصدار الصكوك الإسلامية التي أصدرتها لتمويل البنى التحتية للدول ويوجد في سوق الأوراق الماليزي مجموعة من الصكوك منها ما ابتدأ العمل بها ومنها ما هو حديث العمل .

**أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية.**

**أ) الصكوك لغة:**

الصك كلمة فارسية معربة أصلها جك، ومن معانيه وثيقة إعتراف بالمال المقبوض أو وثيقة حق في ملك ونحوه. وصكه ضربه ومنه قوله تعالى: {صكت وجهها} [الذاريات: 29]، والصك الكتاب يكتب في المعاملات والجمع أصك وصكوك وصكاك. (دوابة 2009: 13).

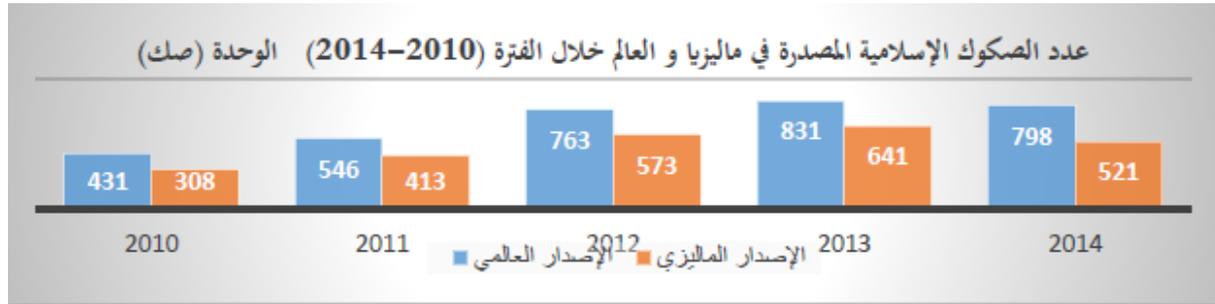
**ب) الصكوك الإسلامية إصطلاحاً:**

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: شهادات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع أو نشاط إستثماري، يتم تحصيل قيمها من خلال عملية الإكتتاب لتستخدم بعدها في الغرض التي أصدرت من أجله (بن بادي 2014: 12).

**ثانياً:** تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010\_2019).

تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين، وذلك من خلال صداراتها المتنوعة للصكوك، ويمكن توضيح تطور عدد الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010\_2016) من خلال ما يلي:

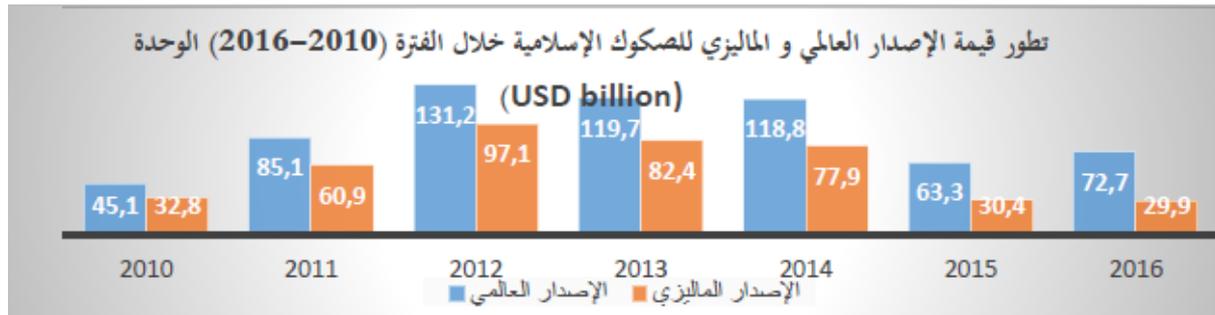
الشكل رقم (1-2): تطور عدد الصكوك الإسلامية المصدرة في ماليزيا خلال الفترة (2010\_2014).



المصدر: العرابي وحمو. (2017: 75).

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية عرف زيادة مستمرة بين سنتي 2010 و2013، ثم إنخفض سنة 2014 وما ساهم في هذه الزيادة هو الإنتعاش الذي شهدته بعض الأسواق الرئيسية للصكوك الإسلامية بعد الأزمة المالية لسنة 2008، وهذه الأسواق هي: ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، السنغال، جنوب إفريقيا، هونغ كونغ ولوكسمبورغ.

الشكل رقم (2\_2): تطور قيمة إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010\_2016).



المصدر: العرابي وحمو (2017: 74).

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن قيمة الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية عرفت تزايدا مستمرا من سنة 2010 إلى غاية 2012، ثم إنخفضت خلال السنوات 2013، 2014، 2015 وعادت لترتفع سنة 2016، في المقابل فإن قيمة إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية أيضا إستمرت في التزايد بين سنتي 2010 و 2012 أن بلغت ذروتها خلال هذه السنة، وذلك راجع لتركيز ماليزيا على تمويل مشاريع البنى التحتية، حيث قامت بإستثمارات ضخمة من خلال تلك الأموال، ثم إنخفضت خلال سنتي 2013 و 2014، وعرفت تراجعا كبيرا خلال سنة 2015، أين بلغ الإصدار أقل قيمة له، لتستمر في الإنخفاض خلال سنة 2016 وهذا الإنخفاض كان مخططا له بقرار من البنك المركزي الماليزي "تيجارا" وذلك بهدف التحول إلى إصدار أدوات أخرى لإدارة السيولة، تستخدم فقط من طرف البنوك الإسلامية، فقد إنحرف الهدف الأساسي لماليزيا عن مساره، فبينما كانت ماليزيا تستهدف إستخدام البنوك الإسلامية الماليزية لإدارة البنك المركزي سجلت إقبالا كبيرا للمستثمرين على الإكتتاب في هذه الصكوك.

وعن حدة الإنخفاض المسجلة سنة 2015 فترجع إلى إنخفاض أسعار النفط ، ما دفع بماليزيا وكذا مجلس التعاون الخليجي إلى خفض إنفاقها الإستثماري ، كما إنخفض مستوى الودائع لدى البنوك على مستوى هذه الدول بما فيها البنوك الإسلامية ، فالحكومات والهيآت التابعة لها هي من أكبر المودعين في الأسواق الرئيسية للتمويل الإسلامي ، هذا ما أدى إلى إضعاف سوق الصكوك العالمية ، لكن في كل مرة يقارن فيها الإصدار الماليزي بالإصدار العالمي سواء بعدد الصكوك أو بقيمة الإصدار يتبين أنه يشكل أكبر نسبة منه .

الجدول رقم(1-2): نسبة إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية من إجمالي الإصدار العالمي خلال الفترة (2010\_2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الإصدار الماليزي إلى الإصدار العالمي %	72,7	71,6	74,0	68,8	65,6	48,0	40,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تحليل معطيات الشكلين 1-2 و 2-2.

من خلال الجدول رقم 1 يتضح أن ماليزيا تحتل مركز الريادة في سوق الصكوك الإسلامية سواء من حيث قيمة الإصدار أو عدد الإصدارات، فهي المساهمة بأكثر نسبة إصدار بين باقي الدول، وذلك يفسر بسبب أن ماليزيا تتضمن قاعدة واسعة من المستثمرين المحليين، و أنها جذبت بعد الأزمة المالية لسنة 2008 إصدارات كبيرة للصكوك من الخارج، بإعتمادها على سياسة التحفيز الضريبية والمالية و التسهيلات القانونية وكذا التمكين من تحقيق مستوى مرتفع من العوائد.

مع هذا إلى أن ماليزيا شهدت تطور للصكوك الإسلامية خلال الفترة (2016\_2019) وهذا ما سوف نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2): تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2016-2019)

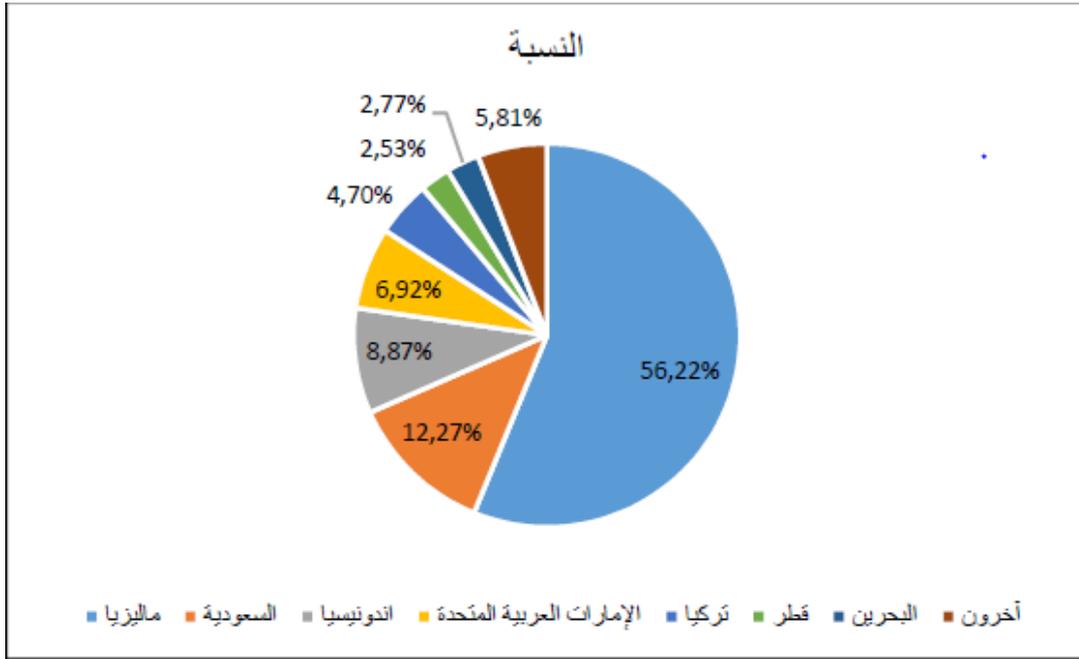
(الوحدة: مليار دولار أمريكي).

السنوات	2016	2017	2018	2019
الإصدار الماليزي %	32	44,6	61,8	69,7

Source:(international Islamic financial Market, 2016-2019 )

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من

2016\_2019 شهدت إرتفاعا في حجم الإصدار، كما تعتبر ماليزيا أكبر دولة مسيطرة في حجم إصدار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي منذ فترة بداية التعامل بها، حيث سنقوم من خلال الشكل التالي بتحديد موقع ماليزيا مقارنة ببعض الدول من حيث إصدار الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001\_2020: الشكل رقم(3-2): موقع ماليزيا مع بعض الدول الأخرى من حيث إصدار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة 2001\_2020.



**Source:** International Islamic financial market.(july.2020).

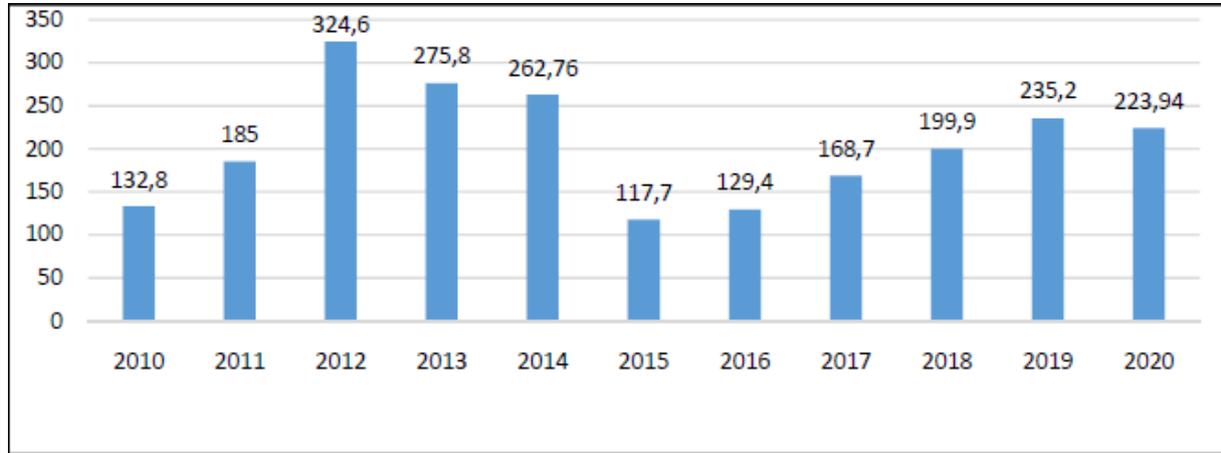
نلاحظ من خلال الشكل رقم 3 أن ماليزيا تحتل صدارة إصدار الصكوك الإسلامية في العالم وذلك خلال الفترة (2001\_2021) وذلك بنسبة 56,22%، وتليها المملكة العربية السعودية بنسبة 12,27%، ثم أندونيسيا بنسبة 8,87%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6,92%، ثم كل من تركيا، البحرين، وقطر 4,70%، 2,77%، 2,53%، على التوالي، في حين لا تتجاوز باقي إصدارات البلدان الأخرى 5,81% من الإصدار العالمي.

ومن هنا يمكن القول أن ماليزيا تعتمد بشكل كبير على الصكوك الإسلامية للقيام بمعاملاتها الاقتصادية من عمليات تمويل وغيرها وذلك كونها من رواد العمل المصرفي الإسلامي وأحد الدول الهادفة إلى دعم نشر ثقافة العمل المالي والمصرفي الإسلامي، ولا تتركز الصكوك المالية الماليزية على نوع واحد حيث تتميز بالتنوع من صكوك مضاربة، صكوك مشاركة وصكوك مرابحة وغيرها وهو ما يعتبر بالأمر الإيجابي وذلك لموافقته مع مختلف إحتياجات وميول المستثمرين.

كما أن حجم الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010\_2020) يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(4-2): حجم الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار رينجيت ماليزي



المصدر: بن قايد (2020: 277).

من خلال الشكل رقم(4) يظهر أن أعلى إصدارات للصكوك الإسلامية في ماليزيا كان عام 2012 وبلغ 324,60 مليار ر م، وترجع أسباب هذا الإرتفاع إلى تركيز ماليزيا في المقام الأول على مخططات تطوير مشاريع البنى التحتية اعتمادا على الصكوك الإسلامية كمصدر للتمويل طويل الأجل، كما إستثمرت تلك الأموال في تعزيز العديد من المشاريع الإستثمارية وجذب الإستثمارات الأجنبية لتنشيط السوق المالية الدولية وهو ما أدى إلى زيادة الطلب والعرض على الصكوك الماليزية محليا ودوليا

(بن قايد 2020: 277- 277).

كما يظهر من خلال الشكل 3 إنخفاض حجم الإصدار خلال الفترة (2014\_2016) وذلك يعود إلى إنخفاض قيمة العملة وتذبذب في أسعار النفط خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى صدور قرار من البنك المركزي الماليزي يقتضي تخفيض إصدار الصكوك، ليستعيد قطاع التصكيك عافيته فيما بعد(2017\_2019) بسبب تنويع إصدارات الصكوك من حيث الصيغ وبالأخص الرواج الذي لقيته صكوك المرابحة بسبب إنخفاض مخاطر الإستثمار بها.

أخيرا يظهر إنخفاض في حجم الصكوك الإسلامية لعام 2020 وذلك بسبب الوضع الوبائي كوفيد19، ناهيك عن أزمة السيولة العالمية التي تزامنت مع إنتهاء أجل المخطط الرئيسي الثاني لسوق المال والذي على أثر إنتهائه تم رفع الإعفاءات الضريبية عن عملية التصكيك.

### المبحث الثاني: واقع التنمية الشاملة في ماليزيا.

تعد ماليزيا واحدة من دول جنوب شرق آسيا التي شهدت تقدما كبيرا في مجال التنمية الشاملة , كما تعتبر التجربة التنموية الماليزية واحدة من أكبر التجارب العالمية التي يجب على الدول العربية و الإسلامية الاستفادة منها , فقد تحولت ماليزيا من دولة تعاني من الفقر إلى دولة صناعية , و السبب في تحقيقها هذا النجاح هو تبنيها لإستراتيجيات و سياسات تنموية مبتكرة , في هذا المبحث سنتطرق لمخلف هذه السياسات و مؤشرات التنمية الشاملة في ماليزيا.

#### المطلب الأول: التجربة الماليزية في مجال التنمية الشاملة.

تعتبر التجربة الماليزية في مجال التنمية الشاملة واحدة من أكبر التجارب العالمية، فهي مثال للنموذج القائم على الإقتصاد الإسلامي، فقد تحولت ماليزيا من دولة صنفت كأحد أفقر دول آسيا إلى دولة صناعية حديثة، كما إستفادت من النماذج الناجحة في التنمية خاصة النموذج الياباني الذي يتناسب مع تطلعات الماليزيين لبناء مستقبلهم الإقتصادي، إلى جانب ذلك إستفادت ماليزيا من التجارب الفاشلة في العالم العربي والإسلامي، وذلك بعد أن أعادت النظر في مرجعية الرأس مالية (ناصر 2008: 86).

كما أن التجربة التنموية في ماليزيا مرت بمرتل عديد , و بالرغم من الإختلاف في تحدها إلا ان اغلب الدراسات تتفق على تقسيمها إلى مرحلتين و هما.  
**أولاً: مرحلة ما بعد الإستقلال (1957-1970).**

إستندت عملية التنمية في ماليزيا منذ الإستقلال إلى عام 1970 إلى العقيدة الكلاسيكية للنمو الإقتصادي و التي تقترض أن الإستقلال السياسي كفيل بإحداث تنمية شاملة سريعة , لآكن مع بروز نموذج الحادثةفي أواخر الخمسينات و بداية الستينات أكد أن الإستقلال السياسي لا يكفي لتوليد النمو الإقتصادي أو الحفاظ عليه , و ترجم ذلك في أهداف الخطة الماليزية الأولى (1957-1965) و الثانية (1966-1970) خلال هذه الفترة تم التركيز على توفير رأس مال كافي لتنفيذ أهداف التنمية فقد كان النمو الإقتصادي مساويا للتنمية (العربي و بوعلي 2020: 90).

كما أن المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية لم تحظى بأي إهتمام , هذا ما كان سببا في إنهيار الأعراف المختلفة و إندلاع أعمال شغب عنصرية .

#### ثانياً: مرحلة 1970 و طفرة الإنتقال الماليزي.

لقد إنتقل الإقتصاد الماليزي من صادرات إعمدت على مواد أولية إلى إقتصاد يصدر الآلات المصنعة و المعدات و المنتجات إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الصين , و قد تزامنت هذه الفترة مع إنطلاق السياسة الإقتصادية الجديدة (NEP : the New Economic Policy) و التي ركزت على التصنيع في توجيه الإقتصاد , و تميزت بتواجد الحكومة في كل القطاعات حيث أطلقت برنامج جدلية العرف مع الوظيفة الإقتصادية قصد زيادة مشاركة الماليزيين في التوظيف و العمل على القضاء الفقر و معالجة الإختلالات

الإقتصادية العرفية ، و ارتفعت معدلات البطالة في عام 1986 بنسبة 2,5% بسبب الركود الإقتصادي التي واجهته ماليزيا سنة 1984 ، و هذا ما أدى إلى ضرورة تكيف السياسات و العمل على الإصلاح الذي إستمر إلى عام 1990 و تم تحديد المعالم الرئيسية للتنمية للبلاد و هذا حسب الخطة الصناعية الرئيسية لعام 1986 (IMP : Industriel Master Plan) ، كما تطور قطاع التصنيع و إرتفعت مداخيله بأكثر من 60% من مداخيل الدولة و هذا ما جاءت به الخطة السادسة (1990-1995) ، ثم منظور المخطط الثاني (2000-1991) الذي هدف إلى توسيع قطاع التصنيع و تعزيز و تحديد مصادر جديدة للنمو (العربي و بوعلی -91:2020).

### المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الشاملة في ماليزيا.

لقد تطورت المؤشرات التنموية الشاملة في ماليزيا، سنذكر البعض من هذه المؤشرات.

#### أولاً: مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

عرف مؤشر الدخل الفردي تزايداً مستمراً حيث انتقل من 2513,20 دولار أمريكي سنة 1990، إلى أن أصبح 10164,30 دولار أمريكي سنة 2020 و هذا يعكس نجاعة السياسات التنموية التي اعتمدها الحكومة الماليزية (البنك الدولي).

#### الجدول رقم (3-2): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020).

2020	2010	2000	1990	
10164,30	8880,60	4087,60	2513,20	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

#### ثانياً: مؤشر تكوين رأس مال ثابت.

عرف مؤشر تكوين رأس مال ثابت تزايداً ملحوظاً، ففي سنة 1990 قدر بـ 20,07 مليار دولار أمريكي ثم ارتفع ليصبح 54,12 مليار دولار أمريكي سنة 1997، إنخفض بعدها مباشرة إلى 28,85 سنة 1999 وهذا نتيجة الأزمة المالية التي واجهة دول جنوب شرق آسيا لآكن مع البدأ في تطبيق سياسة الرؤية الوطنية وباقي الخطط التنموية عاد مؤشر تكوين رأس مال ثابت في التزايد من جديد إلى أن أصبح 71,99 سنة 2020 (البنك الدولي 2020).

#### الجدول رقم (4-2): تكوين رأس مال ثابت في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020).

2020	2010	2000	1990	
71,99	52,47	36,47	20,07	تكوين رأس مال ثابت

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

**ثالثاً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.**

عرف الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو إيجابية و هذا نتيجة تطبيق المخططات الخماسية, ففي سنة 1990 قدر الناتج المحلي بـ 44,02 مليار دولار و ارتفع إلى 100,01 مليار دولار في سنة 1998 و لكن بسبب الأزمة المالية التي واجهتها جنوب شرق آسيا انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 72,17 مليار دولار في سنة 1998 , لكن سرعان ما تجاوزت ماليزيا الأزمة و مع حلول سنة 2008 و مع الأزمة المالية العالمية تأثر الاقتصاد الماليزي , و في سنة 2010 عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً قوياً بنسبة 7,2% (بنك نيقارا ماليزيا 2010) و في سنة 2017 سجل الاقتصاد الماليزي نمواً قوياً أما سنة 2020 تراجع فيه معدل النمو إلى -5,59% و هذا بسبب تأثر الاقتصاد الماليزي بجائحة كورونا (البنك الدولي 2020) .

**رابعاً: مؤشر معدل التضخم.**

مكنت السياسات التي اتبعتها الحكومة الماليزية من التحكم في مستويات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 7,79% سنة 1990 إلى أن أصبح 1,69% سنة 2020، وهذا ما يعد قفزة إيجابية تعكس جهود كبح ارتفاع مستويات الأسعار (البنك الدولي 2020).

**خامساً: مؤشر معدل البطالة.**

كان معدل البطالة يتراوح بين 3,70% و 3,40% خلال الفترة 1991-2010 , و هذا يعد إنجازاً كبيراً بالنسبة للحكومة الماليزية التي كانت نسبة البطالة فيها تقدر بـ 52% سنة 1970 و هو ما يعني أن ماليزيا تمشي بخطة ثابتة نحو التقدم, أما في سنة 2020 فكان هناك ارتفاع في معدل البطالة الذي أصبح 4,50% و هذا بسبب جائحة كورونا التي كانت سبب في تسريح العديد من العمال نتيجة تراجع نشاط بعض القطاعات السياحية و الخدماتية ( البنك الدولي).

الجدول رقم (5-2): تغير معدلات بعض مؤشرات التنمية الشاملة في ماليزيا خلال الفترة (1990-2020).

2020	2010	2000	1990	
-5,59	7,42	8,86	9,01	الناتج المحلي الإجمالي
1,69	4,33	4,59	7,79	معدل التضخم
4,50	3,40	3,00	_	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

**المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الشاملة في ماليزيا.**

عرفت التنمية الشاملة لدولة ماليزيا تطورات عديدة من خلال تغيير الاستراتيجيات التنموية المتبعة سنذكر أهم هذه الاستراتيجيات.

### أولاً: استراتيجية الإحلال محل الواردات.

تلعب الحكومة الماليزية دوراً محورياً في النهوض باقتصاديات الدولة، فالتزمت بالتحول من الاعتماد على أعمال المناجم و الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة و خاصة الثقيلة منها، و من خلالها شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية تنموية سريعة خلال القرن العشرين و صنفت في المرتبة 29 من بين أكبر الاقتصاديات العالمية، كما لعب التخطيط المركزي دوراً مهماً في الاقتصاد الماليزي منذ وضع الخطط الخماسية التي كانت وسيلة للتحكم في الاقتصاد و إعادة توزيع الثروات، و فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص حيث قامت بإشراك الملايو في عملية التنمية، فشجعت قيام العديد من المؤسسات التعاونية و التي تخدم الفئات الفقيرة من الملاويين و هذا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية و وضعت الحكومة خطة استراتيجية لتصبح ماليزيا في ضوء رؤية 2020 دولة متحدة تعتمد على القيم الأخلاقية و اقتصاد تنافسي ( فيلالي و آخرون 2010: 51-52 ).

### ثانياً: السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990).

عملت ماليزيا على تدارك الوضع الحرج الذي تسببت فيه انتفاضة 1969، فتم صياغة خطة استراتيجية طويلة المدى والتي سعت إلى تطوير دور الدولة و القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية و زيادة نصيب الملاويين في المشاركة في ثروات البلاد، كما مثلت السياسة الاقتصادية الجديدة جزءاً من ملخص المنظور للخطة (Outline Perspective Plan) و تضمنت أربعة خطط فرعية و هي:

#### • الخطة الماليزية الثانية (1971-1975).

هدفت هذه الخطة إلى رفع مستوى المعيشة خاصة للملاويين و تحقيق العدالة الاجتماعية و عملت على زيادة الإنتاج الإقتصادي و الدخل الإجمالي للدولة و تعزيز الصادرات و هذا من أجل زيادة الإقتصاد الماليزي و إزالة التحيز الذي كان موجود فيه.

#### • الخطة الماليزية الثالثة (1976-1980).

هدفت هذه الخطة إلى رفع معدلات النمو و تعزيز دور الصناعة و الزراعة و التوزيع العادل للثروة، كما بدأ التركيز على الصناعة الإلكترونية و بالتالي إنخفض معدل البطالة، و تحسن توزيع الدخل و الثروات بين مختلف الأعراق (المصري: 2016).

#### • الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985).

هدفت هذه الخطة إلى تحديث الخدمات المالية و تعزيز قطاع الصادرات الدولية و تحقيق تطور كبير في القطاع الصناعي من خلال تنمية الصناعات في إطار ملكية القطاع العام، كما قامت الدولة بدعم الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير و تحسين الصناعات المحلية و زيادة التصدير و إيجاد أسواق جديدة من أجل تعزيز الإقتصاد بعد إنهيار أسعار السلع الأساسية بسبب الركود الإقتصادي الذي واجهته ماليزيا في هذه الفترة، كما

عرفت هذه المرحلة دخول الصيرفة الإسلامية حيز التطبيق بإنشاء أول مصرف إسلامي في ماليزيا سنة 1983.

• **الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990).**

هدفت هذه الخطة إلى دعم نمو القطاع الخاص بإعتباره المحرك الأساسي للنمو و لتحرير إقتصادها كما عملت على زيادة الإستثمار الأجنبي و التركيز على عمليات البحث و التطوير (خويلدات و طرايش 2017: 82-83).

نجحت هذه السياسة من خلال تحقيق أهدافها , حيث زاد نصيب الملاويين في المشاركة في ثروات البلاد بنسبة 27,6% و إنخفض معدل البطالة بنسبة 32,8% , كما إرتفع معدل إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7,8% خلال فترة (1971-1980) , و هذا كان نتيجة السياسة التنموية التوسعية و الدخول في قطاع التصنيع (المصري 2016).

**ثالثا: رؤية 2020.**

قدم مهاتير محمد رؤية 2020 في فيفري 1991 و التي تضمنت أربعة ركائز أساسية و هي " القومية الماليزية , التطور الرأس مالي , الدور التنموي للإسلام و الدور القومي للدولة " (خديجة 2012 : 280). من أبرز أهداف هذه الخطة هو جعل ماليزيا دولة صناعية بحلول 2020 و رفع الدخل الفردي إلى أربعة أضعافه سنة 1999 و تداول التمويل الإسلامي, و تم تقسيم رؤية 2020 إلى ثلاثة خطط عشرية (عبد المطلب 2013).

• **السياسة التنموية القومية.**

ركزت هذه السياسة على الحد من عدم التوازن الإقتصادي و الإجتماعي و تسريع القضاء على الفقر كما تضمنت هذه السياسة خطتين خماسيتين أساسيتين (Berma 2003 : 215).

أ) **الخطة السادسة:** هدفت إلى إنشاء ماليزي للميكرو إلكترونيات تملكه و تديره الدولة , و ساهمت في زيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية و إهتمت بدخول مجال إقتصاد المعرفة.

ب) **الخطة السابعة:** هدفت هذه الخطة إلى تعزيز الصناعات الرأسمالية و التوسع في الصناعات ذات نطاق واسع و هدفت أيضا في إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية و الإستمرار في المعاملة التفضيلية للشعب الماليزي من خلال دعمه في مجال التعليم.

• **سياسة الرؤية الوطنية.**

هدفها تحقيق مجتمع بإمكانه مواجهة مخاطر العولمة و التحرر و تطوير المعرفة و هذا من أجل تحقيق أهداف رؤية 2020 من خلال جعل ماليزيا دولة متقدمة (Whah 2012 : 17).

خلال هذه الفترة بدأت ماليزيا بالإهتمام و تطوير قطاع المصارف الإسلامية , حيث تم الإعتراف أن المصارف الإسلامية أحد قطاعات النمو , كما أن التمويل الإسلامي يشكل 20% من إجمالي التمويل بحلول سنة 2010.

### • النموذج الإقتصادي الجديد.

يهدف هذا النموذج إلى تحقيق أمة مستدامة ذات دخل مرتفع و تداول التمويل الإسلامي من خلال مخطط القطاع المالي و الذي يسعى إلى رفع مساهمة القطاع المالي في الإقتصاد كما ركز على تطوره ليكن أكثر تنافسية و ديناميكية ( شياد و مومني 2016:462).

### المبحث الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الشاملة.

يعمل التمويل الإسلامي على منافسته القوية للتمويل التقليدي باختلافه في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية في حرصه على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز من أجل الوصول وتحقيق الأهداف التي ترمي إلى تحقيق تنمية شاملة.

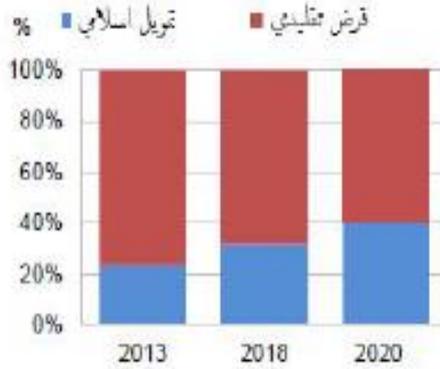
#### المطلب الأول: إستخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي.

تبنّت ماليزيا التمويل الإسلامي في مختلف المجالات عامة وفي المجال الاقتصادي خاصة وهذا ما سوف نستعرضه في النقاط التالية.

##### • نمو التمويل الصحي:

نمى تمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا بنسبة 11% في عام 2018 ، متجاوزا بذلك نسبة الخدمات المصرفية التقليدية التي بلغت 3,3%، مدعومة بإستراتيجية "البنوك الإسلامية الأولى" المستدامة وداعمة البيئة التنظيمية، يجب أن تستمر هذه العوامل في دعم نمو التمويل الإسلامي على المدى القريب (أنساعد و بن فريحة 2020: 58).

#### الشكل رقم (5-2): مزيج قرض النظام المصرفي الماليزي.



المصدر: أنساعد و بن فريحة. (2020: 58).

##### • القطاع الراسخ:

إن قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا متأصل في السوق المالية المحلية، حيث يمثل التمويل الإسلامي والسندات 32% و60% على التوالي من قروض النظام المصرفي المحلي وإصدارات السندات المستحقة في نهاية عام 2018، ويستفيد القطاع أيضا من التركيبة السكانية والحوافز الضريبية والمتطلبات المصرفية الحصيفة التي تشبه إلى حد كبير متطلبات البنوك التقليدية، مما يوفر مجالا متكافئا.

##### • جودة الأصول القابلة للإدارة:

تتوقع وكالة Fitch ضغطا معتدلا على جودة الأصول نظرا للتوقعات الاقتصادية الأكثر هدوءا سنة 2019، على الرغم من أن مؤشرات جودة الأول لا تزال جيدة لم يطرأ أي تغيير على معدل التمويل الإجمالي للقطاع

المصرفي الإسلامي على أساس سنوي عند 1,2% في نهاية عام 2018 أي أقل من نسبة البنوك التقليدية البالغة 1,5%

• المنافسة على هوامش الضغط:

نتوقع أن تزداد حدة المنافسة التمويلية في الفترة التي تسبق تنفيذ متطلبات التمويل الصافية الثابتة، من المحتمل أن يتم ذلك في 1 جانفي 2020، معدلات إقراض البنوك الإسلامية تنافسية وتتماشى عموما مع معدلات البنوك التقليدية، إرتفعت تكاليف الودائع الإسلامية بشكل أسرع من متوسط ودائع الإقراض في عام 2018، مما ضغط على هوامش الربح.

• مخازن رأس المال المرضية:

يجب أن توفر نسبة الأسهم المشتركة في النظام المصرفي الإسلامي المستوى 1 (CET1) بنسبة 13,6% في نهاية عام 2018 حاجزا مقبولا مقابل إنخفاض كبير في الأول، كما تتمتع البنوك الإسلامية ببعض المدخرات الرأسمالية للأصول الممولة من حسابات الإستثمار، والتي تدار فيها الأصول الأساسية بشكل منفصل عن الودائع الإسلامية، ينص قانون الخدمات المالية الإسلامية على أنه سيتم حل حسابات الإستثمار بشكل منفصل بإستخدام صناديق الأصول الخاصة بها، بغض النظر عن الصناديق الأخرى في سيناريو التصفية، حسابات الإستثمار ممتصة للمخاطر وليست مضمونة بموجب نظام تأمين الودائع، هذه الخصائص تجعل الحسابات أكثر خطورة مقارنة بالودائع الإسلامية.

• التمويل المقبول، ملفات تعريف السيولة:

بلغت نسبة تمويل الودائع في النظام (FDR)، والتي تشمل حسابات الإستثمار 93% في نهاية عام 2018 تقوم البنوك التي لديها معدل فرنك روزفلت بنسبة تزيد عن 100% بسحب تمويلها عن طريق مصادر داخل البنوك وغيرها، مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير الإسلامية (CASA) بنسبة 20% أقل من النظام المصرفي البالغ 26%، و نرى مجالا للتحسين في مزيج CASA، مدعوما ببنية أساسية أفضل وتغلغل أعمق للعملاء.

• التحول المحتمل في نماذج الأعمال:

إن إعتداد الوساطة القائمة على القيمة (VBI) وهو ما يعادل الشريعة للتمويل المستدام وتأثيره قد يجعل البنوك تستعرض تقييماتها الإئتمانية ونماذج أعمالها، إن التمويل الذي لا يدعم الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بشكل مباشر، مثل التمويل الشخصي لتوحيد الديون أو الإقراض لأغراض التداول، يتم تثبيته بموجب الإرشادات، هذا قد يضعف بشكل معتدل نمو التمويل (أنساعد و بن فريحة، 2020: 58).

المطلب الثاني: علاقة التمويل الإسلامي بالناتج الوطني.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد وللتمول الإسلامي علاقة بالناتج المحلي الإجمالي.

باستعمال بيانات عشرين سنة ابتداء من 1998 حتى نهاية 2017 والمتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي من جهة، وبإجمالي الأصول، وبإجمالي الأصول، وإجمالي التمويلات، وإجمالي الودائع للتمويل الإسلامي من جهة أخرى، تم توظيف بيانات التمويل الإسلامي بعد أن تم تحويل المبالغ من الرينجت الماليزي إلى الدولار الأمريكي، حيث يقدر الارتباط بين الناتج المحلي الماليزي، وإجمالي أصول التمويل الإسلامي 0,97 عند مستوى عند مستوى دلالة إحصائية 1% وتفسيره أن هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين، إذا ارتفع إجمالي أصول التمويل الإسلامي فهذا سيدعم الناتج المحلي الإجمالي فيرتفع أيضا والعكس صحيح، وهو نفس الحكم الذي يصدق على علاقة الناتج المحلي الإجمالي بإجمالي التمويلات الإسلامية، وبإجمالي الودائع حيث يقدر الارتباط بينهما ب 0,96، و 0,98 على التوالي، وهذا يدل على أن قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا دعم الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى المستوى الذي حققه سنة 2017 وهو 5,314 مليار دولار كما يبينه الجدول رقم(6)، وبالمقابل فإنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي فإن قطاع التمويل الإسلامي سينمو أكثر.

الجدول رقم(6-2): الارتباط بين الناتج المحلي الخام وبعض مؤشرات التمويل الإسلامي.

Total deposits إجمالي الودائع	Total Financing إجمالي أصول	Total Assets إجمالي أصول	GDP الناتج المحلي الإجمالي	
.986** .000 20	.961** .000 20	.970** .000 20	1 20	GDP معامل ارتباط بيرسون الناتج المحلي الإجمالي Sig. (bilateral) عدد السنوات
.991** .000 20	.994** .000 20	1 20	.970** .000 20	Total Assets إجمالي أصول معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.984** .000 20	1 20	.994** .000 20	.961** .000 20	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
1 20	.984** .000 20	.991** .000 20	.986** .000 20	Total deposits إجمالي الودائع معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات

\*\*ارتباط قوي عند درجة معنوية (bilateral) 0.01.

المصدر: بن مشيش. (2020: 183).

المطلب الثالث: علاقة التمويل الإسلامي بالدخل الفردي.

يشير الدخل الفردي إلى القيمة التي يحصل عليها الفرد من الأعمال التجارية الخاصة أو الإستثمارات و يعتبر هاما لتحديد مدى الازدهار الاقتصادي الشخصي، و يمثل الجدول التالي علاقة الارتباط بين الدخل الفردي الماليزي و بعض مؤشرات التمويل الإسلامي و تمت هذه الدراسة خلال 20 سنة ، و تم توحيد عملة كل المبالغ إلى الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (7-2): الارتباط بين دخل الفرد الماليزي و بعض مؤشرات التمويل الإسلامي.

Total deposits إجمالي الودائع	Total Financing إجمالي التمويلات	Total Assets إجمالي أصول	GDP per Capita الدخل الفردي	
.972** .000 20	.932** .000 20	.945** .000 20	1	GDP per Capita الدخل الفردي معامل ارتباط بيرسون: Sig. (bilateral) عدد السنوات
.991** .000 20	.994** .000 20	1	.945** .000 20	Total Assets إجمالي أصول معامل ارتباط بيرسون: Sig. (bilateral) عدد السنوات
.984** .000 20	1	.994** .000 20	.932** .000 20	Total Financing إجمالي التمويلات معامل ارتباط بيرسون: Sig. (bilateral) عدد السنوات
1 20	.984** .000 20	.991** .000 20	.972** .000 20	Total deposits إجمالي الودائع معامل ارتباط بيرسون: Sig. (bilateral) عدد السنوات

\*\*ارتباط قوي عند درجة معنوية (bilateral) 0.01.

المصدر: بن مشيش (2020: 184).

حيث يبين الجدول أن معامل إرتباط الدخل الفردي الماليزي بإجمالي الأصول 0,94 و هذا يعني وجود علاقة إرتباط قوية بينهم ، و بلغ معامل إرتباط الدخل الفردي الماليزي و إجمالي التمويلات 0,93 و بين إجمالي الودائع 0,97 ، حيث تدل هذه النتائج على وجود علاقة طردية قوية و هذا عند درجة معنوية 1% و هذا يعني أن ماليزيا بعد تشجيعها للتمويل الإسلامي الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية و يتبنى مبادئ العدالة و الشفافية ، وفرت خدمات تتماشى مع معتقدات أفراد المجتمع الماليزي الذي يشكل المسلمون الأغلبية فيه خاصة المالاويين الذين كانوا بحاجة للتمويل الحلال و هذا حفزهم من أجل تحقيق عوائد بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية .

المطلب الرابع: علاقة التمويل الإسلامي بتكوين رأس مال ثابت،

يعتبر تكوين رأس مال ثابت على المبالغ التي وجهت لعوامل الإنتاج ضمن الاقتصاد الحقيقي ، حيث يمثل الجدول التالي علاقة ارتباط بين تكوين رأس مال ثابت و بعض مؤشرات التمويل الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2017

الجدول رقم (8-2): الارتباط بين تكوين رأس مال ثابت وبعض مؤشرات التمويل الإسلامي.

Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية	GDP per Capita الدخل الفردي	
.972** .000 20	.932** .000 20	.945** .000 20	1 .945** .000 20	GDP per Capita الدخل الفردي معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.991** .000 20	.994** .000 20	1 .994** .000 20	1 .945** .000 20	Total Assets إجمالي أصول المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
.984** .000 20	1 .994** .000 20	.994** .000 20	.932** .000 20	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات
1 .972** .000 20	.984** .000 20	.991** .000 20	.972** .000 20	Total deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية معامل ارتباط بيرسون Sig. (bilateral) عدد السنوات

\*\*ارتباط قوي عند درجة معنوية (bilateral) 0.01.

المصدر: بن مشيش. (2020: 184).

يبين الجدول أن معامل الارتباط بين تكوين رأس مال ثابت و بين إجمالي أصول في ماليزيا بلغ 0,99 و هذا يعني وجود علاقة إرتباط قوية بينهم ، كما بلغ معامل الارتباط بينه و بين إجمالي التمويلات 0,98 أما إرتباطه بإجمالي الودائع بلغ 0,99 عند درجة معنوية 1% و هذا يعني وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين تكوين رأس مال ثابت و التمويل الإسلامي في ماليزيا، و تفسر هذه العلاقة القوية بطبيعة عمل التمويل الإسلامي الذي يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية حيث يمنع بيع النقود بالنقود و يركز على الإقتصاد الحقيقي.

## خاتمة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية لأثر التمويل الإسلامي على مؤشرات التنمية الشاملة توصلنا إلى أن النظام المصرفي في ماليزيا شهد نموا مستداما في السنوات الأخيرة فهو يعتبر نموذج ناجح لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المجال المصرفي فهو يلعب دورا حيويا في دعم التنمية الشاملة, حيث تعددت إستخدامات التمويل الإسلامي في الإقتصاد الماليزي, فهو يؤثر إيجابيا على مؤشرات التنمية الشاملة و يزيد من القدرة الإنتاجية للإقتصاد, و إتمدت ماليزيا نهج الدولة التنموية من خلال وضع السياسة الإقتصادية الجديدة و التي هدفت إلى القضاء على الفقر و إعادة هيكلة الإقتصاد الماليزي من أجل منح الملايين حصة أكبر في إمتلاك الثروة, و من خلال هذه السياسة أصبحت ماليزيا دولة أكثر نفوذا.

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن ماليزيا إستطاعت التحول من دولة صنفت كأحد أفقر دول آسيا إلى دولة صناعية, و طورت مجال الصناعات الخفيفة و الثقيلة و كذلك التكنولوجيات الحديثة الذي ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في الإقتصاد الماليزي.

خاتمة عامة

من خلال النتائج الإيجابية التي حققها التمويل الإسلامي إبتداءً من تاريخ ظهوره إلى يومنا هذا مكنه من تحقيق أهدافه في جميع الإتجاهات التنموية بكونه نظام تمويلي مستقر وقادر على تعزيز التنمية الشاملة، كما أنه يوفر طرق تمويلية متنوعة تتميز بالإلتزام الديني لأحكام الشريعة الإسلامية ومن هنا فإن التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة بكونه المصدر الذي يوفر الخدمات المالية الخاضعة والملتزمة بالضوابط أو العقيدة الإسلامية.

تعتبر دولة ماليزيا من الدول التي تبنت النظام المالي الإسلامي لتطوير مجالها الاقتصادي خصوصا مع التطورات التي عرفتتها في العقد الأخير حيث أن هذه الأخيرة إعتمدت بشكل كبير على الصكوك الإسلامية في تمويل قطاعها الاقتصادي بشكل هادف وهذا ما إنعكس بالإيجاب على الاقتصاد الماليزي والذي أدى بها إلى التخلي عن فكرة التمويل التقليدي وإعتمادها على التمويل الإسلامي كون ماليزيا من الدول الرائدة في المجال المالي والإسلامي والذي ساهم بشكل ملحوظ في إحداث إنعاش إقتصادي دافعا بعجلة التنمية الشاملة حيث أنها إستطاعت الخروج من حلقة الدول الفقيرة إلى دولة صناعية كما أن هذه السياسة التي تبنتها أثرت بالإيجاب على مؤشرات التنمية الشاملة وتطوير عجلة إقتصادها كان لها دورا كبيرا في القضاء على الفقر والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي وإعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي الذي يعتبر أساس تحقيق التنمية الشاملة ضمن قواعد إسلامية.

إذن فمعظم الدول أصبح إهتمامها بالتمويل الإسلامي وتطبيقها لهذه الإستراتيجية وأخذ إحتياجاتها الحالية والمستقبلية في ظل المنافسة القوية التي تتعرض لها كل دولة حيث أن العمل بالتمويل الإسلامي يعمل ضمن العقيدة الإسلامية كما يسعى إلى تسجيل نمو سريع وإستقطاب أكبرالمؤسسات المالية العالمية قصد تحقيق تنمية شاملة كهدف أساسي.

### النتائج:

تم التوصل في إطار هذا البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والتي تعتبر إجابة على التساؤلات الفرعية وإختبار للفرضيات المطروحة فالمقدمة، كما يلي:

- من خلال الدراسات التجريبية تبين أن التمويل الإسلامي يعزز ثقة المستثمرين في النظام البنكي ويساعد على جذب الأعوان الإقتصاديين لزيادة حجم الإستثمارات مما ينعكس إيجابا على التنمية الشاملة.
- من خلال الدراسة تبين أن تطور القطاع المالي المصرفي في ماليزيا ساهم في دعم جهود التنمية الشاملة في البلد عن طريق رفع النمو الاقتصادي، زيادة تراكم رأس المال، الخفض من معدلات البطالة والفقر وزيادة العدالة في توزيع الدخل إلى جانب المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية الأخرى.

### توصيات واقتراحات البحث

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كالتالي:
- على الباحثين والمختصين ومراكز البحث والتطوير التوسع في إجراء البحوث في مجال الإقتصاد الإسلامي بصفة عامة والمعاملات المالية وتحسين أداء المصرفية الإسلامية الحديثة.
  - ضرورة تفعيل نظام مالي مصرفي إسلامي وهذا ما يفعل ويعزز العلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والأفراد.
  - ضرورة الإلتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية مما يعزز الثقة بين المتعاملين.
  - ضرورة إستفادة الجزائر من مزايا الصكوك الإسلامية من خلال توفير الإطار القانوني، التشريعي والفني خاصة في ظل حاجة الجزائر لتنوع مصادرها من جهة، ودعم الصيرفة الإسلامية من جهة أخرى.
  - إستحداث الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات تمويلية إسلامية في الدول التي تتعامل بها خاصة بعد إثبات جدارتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

# قائمة المصادر و المراجع

### قائمة المراجع:

### القرآن الكريم:

- سورة الأنعام الآية ﴿38﴾.
- سورة الذاريات الآية ﴿23﴾.

### الكتب:

- أحمد جابر بدران . (2014) . التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة , الطبعة الأولى . مركز الدراسات الفقهية و الإقتصادية . القاهرة .
- أسامة رشيد كردي . (2013) . وسائل الإستثمار و توزيع الأرباح و الخسائر في البنوك الإسلامية . مكتبة زين . بيروت .
- أشقر دواية . (2009) . الصكوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق . دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع . القاهرة .
- الصديق محمد رحمة طلحة . (2006) . التمويل الإسلامي في السودان , الطبعة الأولى . شركة مطابع السودان للعملة المحددة . السودان .
- المرشدي بن بادى . (2014) . الصكوك أحكامها و ضوابطها و إشكالاتها . الطبعة الأولى . دار كنوز ... المملكة العربية السعودية .
- المقدسي إبن قدامة . (1997) . المغني , طبعة 7 . دار عالم الكتب و النشر و التوزيع . الرياض .
- حسين محمد سمحان . (2016) . أسس العمليات المصرفية الإسلامية . دار مسيرة . عمان .
- خالد أمين عبد الله و حسين سعيقان . (2008) . العمليات المصرفية الإسلامية و الطرق المحاسبية الحديثة , الطبعة الأولى . دار وائل . عمان .
- جمال حلاوة و علي صالح . (2016) . مدخل إلى علم التنمية . دار الشروق للنشر . عمان .
- صالح صالحى . (2006) . المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي , دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و السياسات و المؤسسات . دار الفجر للنشر و التوزيع . مصر .
- صالح صالحى . (2020) . أساسيات المالية الإسلامية و الإقتصاد الإسلامي , دراسة تأصيلية و مراجعة تقييمية على ضوء المستجدات العلمية و التحولات الوقائعية . الدار الجزائرية للنشر و التوزيع . الجزائر .
- عبد الحميد الغزالي . (2009) . أساسيات الإقتصاديات النقدية وضعيا و إسلاميا , مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية . دار النشر للجامعات . القاهرة .

- عبد الحليم عبد المطلب . (2013) . نماذج تنمية معاصرة . الدار الجامعية . الإسكندرية.
- عبد الحليم عمار غربي . (2018) . الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي . مطبوعات جامعة الإقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني .
- عبد المنعم شوقي . (1961) . تنمية المجتمع و تنظيمه , الطبعة 2 . مكتبة القاهرة الحديثة . القاهرة .
- عبد الكريم قندوز . (2019) . المالية الإسلامية . صندوق النقد العربي . الإمارات العربية المتحدة .
- عصام بن يحيى الفلالي و آخرون . (2010) . التخطيط الإستراتيجي للدول . مركز الدراسات الإستراتيجية . السعودية .
- علي الخفيف . (2009) . شركات في الفقه الإسلامي بحوث مقارنة . دار الفكر العربي . القاهرة.
- عثمان محمد بابكر . (1987) . تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم . المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب . جدة .
- عناية غازي . (1991) . الزكاة و الضريبة , دراسة مقارنة . دار الكتب . الجزائر .
- فؤاد السرطاوي . (1999) . التمويل الإسلامي و دولا القطاع الخاص . دار المسيرة . عمان .
- كامل بكري . (1988) . التنمية الإقتصادية . الدار الجامعية . الإسكندرية .
- محمد الأشقر . (1998) . بحوث فقهية عقد الإستصناع , الطبعة الأولى . دار النفائس . عمان .
- محمد محمود العجلوني . (2012) . البنوك الإسلامية . دار المسيرة . الأردن .
- محمد محمود العجلوني . (2017) . البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية الطبعة 4 . دار المسيرة . عمان .
- محمود محمودة و مصطفى حسين . (1999) . أضواء على المعاملات المالية في الإسلام , الطبعة 2 . مؤسسة الوراق . عمان .
- مصطفى طلبة . (2006) . الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستخدمة , المجلد 1 . الدار العربية للعلوم .
- منذر قحف . (2004) . مفهوم التمويل الإقتصادي الإسلامي , الطبعة 3 . المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب . جدة .

### الأطروحات:

- الشيخ بن قايد . (2019-2020) . دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي و تحقيق التنمية الإقتصادية , دراسة التجربة الماليزية (2008-2017) . أطروحة دكتوراه . جامعة غرداية ( الجزائر).
- بلال محمد سعيد المصري . (2016) . تجربة ماليزيا في التنمية الإقتصادية . رسالة ماجستير . جامعة الأزهر ( غزة ) .

- جعفر سحاسورياني . (2006) . سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا و دور الرقابة الشرعية في معاملات الإقتصاد الإسلامي . رسالة ماجستير . جامعة برموك ( الأردن ) .
- عبد السلام طيبيل . (2009-2010) . البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع و آفاق . رسالة ماجستير . الجزائر .
- نبيل خليل طه . (2007) . سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق , دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا . أطروحة ماجستير . الجامعة الإسلامية ( غزة ) .

### المجلات:

- أحمد غريبي . (2010) . أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر . مجلة البحوث و الدراسات العلمية . (العدد 04) .
- العربي العربي و حمزة بوعلي . (2020) . التجربة التنموية لماليزيا دراسة تحليلية . مجلة أكاديميا للدراسات السياسية . مجلد 6 . (العدد 03) .
- حريري عبد الغاني و قسول أمين . (2017) . الطبيعة التنموية لصيغ التمويل و الإستثمار القائم على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية . مجلة الربا .. لإقتصاديات الأعمال . مجلد 3 . ( العدد 05 ) .
- حليلة بن مشيش . (2020) . دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية ضمن رؤية دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية ضمن رؤية 2020 . المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية . مجلد 07 . (العدد 01) .
- سامي عبيد محمد و عدنان هادي جعاز . (2015) . الدور التنموي للمصارف الإسلامية ( التمويل بالصكوك ) , تجربة ماليزيا . مجلة العلوم الإقتصادية . مجلد 10 . (العدد 38) .
- سعيد بعزیز و طارق مخلوفي . دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري . مجلة دفاتر إقتصادية . مجلد 10 . (العدد 01) .
- شافية كتاف . (2014) . أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية . مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . (العدد 14) .
- صالح خويلدات و معمر طرايش . (2017) . قوة تنويع محفظة الإستثمار بدون نפט , تجربة ماليزيا . مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي . (العدد 01) .
- فيصل شياد و إسماعيل مومني . (2016) . مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الإقتصادي دلائل تجريبية من ماليزيا . مجلة رؤى إقتصادية . (العدد 11) .
- لعراي مصطفى و سعدية حمو . (2017) . دور الصكوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد . مجلة البشائر الإقتصادية . مجلد 12 . (العدد 02) .

- محمد عبد الفتاح القصاص . (2007) . حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية . مجلة البدائل . (العدد 08) .
- نوال بن عمارة . (2012) . التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . مجلة الدراسات الإقتصادية المالية . (العدد 05).

### الملتقيات:

- بوريب خديجة. (2012). النموذج التنموي المالي الواقعي و التحديات المستقبلية. ضمن متطلبات الملتقى الدولي الموسوم بمقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي. جامعة قلمة.
- حسام الدين عفانة. (1996). بيع المرابحة للأمر بالشراء. بحث مقدم لمصرف بيت المال الفلسطيني العربي.
- فاتح بن نونة و طاهر خامرة. تحديات الطاقة و التنمية المستدامة. مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى الدولي الموسوم بالتنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة. جامعة سطيف.
- كمال رزيق و فارس مسدور. (2003). صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة , الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية. جامعة سطيف .
- محمد بن بوزيان و سيدي أحمد شكوري. (2005). التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر. ضمن متطلبات الملتقى الموسوم بالمنظومة البنكية في ظل التحولات الإقتصادية و القانونية. جامعة بشار.

### المراجع الأجنبية:

- Bank Negara Malaysia. (2011-2020). Publication Financial Sector Blueprint. Internationalisation of Islamic finance.
- Berma. M. (2003). Towards the National Vision Policy: Review of the New Economic Policy among the Bumiputra Communities in Sarawak. Kajian Malaysia.
- Gurley.J and Shaw.E. (1960). Financial Aspects of Economic development American Economic Review.
- International Islamic Financial Market. (2016-2019). Sukuk Report Bahrain. DDCAP Group.
- Muhamad Rahimi Osman. (2006). Development of the Legal and Regulatory Framework for the Islamic Banking System in Malaysia. Journal CTTU. Volume2 (Number1).

- Rika Nakagawa. (2009). the Evolution of Islamic Finance in South East Asia: The Case of Malaysia. The Journal of Applied Business Research. Volume25 (Number1).
- Whah .C.Y. (2012). The Evolution of Malaysia’s Development Strategies and the Global Economy: Responses from SME and Civil Societies Copenhagen. Journal of Asian Studies.

### المواقع الالكترونية:

- إبتهاال مبروك.(2021).التنمية السياسية. <https://political-encyclopedia.org>
- مجموعة البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الشاملة في ماليزيا وتعرفنا على مفهوم التنمية الشاملة التي تعتبر تصور تنموي يهدف إلى تطوير المجالات المجتمعية المختلفة، بما فيها الاقتصادية و الإجتماعية بالإعتماد على المنهج التطبيقي , و كذا إبراز دور المالية الإسلامية و مدى تأثيرها على مؤشرات التنمية الشاملة إستنادا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توفير أساليب تمويلية تتماشى مع مبادئ شرعية , تشجيع على العدالة و الشفافية في الأعمال المالية المساهمة في تقليل الفقر و العمل على زيادة و تنويع الإستثمار.

من خلال دراستنا لمدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم التنمية الشاملة في ماليزيا توصلنا إلى عدة نتائج أبرزها: أن التمويل الإسلامي يعزز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية لإعتماده على الشفافية في تعاملاته المالية مما يؤثر إيجابا على التنمية الشاملة، كما ساهم في خروج ماليزيا من الأزمة التي كانت تعاني منها وجعلها من الدول المتطورة وكان هذا من خلال تطوير جميع مجالاتها بصفة عامة ومجالها الاقتصادي بصفة خاصة.

## Abstract:

This study aimed to shed light on the role of Islamic finance in achieving comprehensive development in Malaysia. We learned about the concept of comprehensive development, which is considered a development vision that aims to develop various societal fields, including economic and social, based on the applied approach, as well as highlighting the role of Islamic finance and its extent of its impact. On comprehensive development indicators based on the descriptive analytical approach by providing financing methods consistent with sharia principles that encourage justice and transparency in business. Financial contributing to reducing poverty and working to increase and diversify investment.

Through our study of the extent to which Islamic finance contributes to supporting comprehensive development in Malaysia, we reached several results, the most notable of which are: that Islamic finance enhances confidence between investors and financial institutions due to its reliance on transparency in its financial dealings, which has a positive impact on comprehensive development, and also contributed to Malaysia's emergence from the crisis that was suffering from it and making it one of the developed countries, and this was through developing all its fields in general and its economic field in particular.